



السوق الخليجية المشتركة

إعداد

د. أحمد الكواز

سلسلة اجتماعات

الخبراء

العدد رقم (34)

أهداف سلسلة اجتماعات الخبراء:

تهدف هذه السلسلة إلى المساهمة في نشر الوعي بأهم القضايا التنموية عموماً، وتلك المتعلقة بالدول العربية خصوصاً، وذلك بتوفيرها لنصوص المحاضرات، وملخص المناقشات، التي تقدم في لقاءات عامة دورية يقوم بتنظيمها المعهد خلال فترة النشاط التدريبي، وحسب المناسبات. ونظراً لحرص المعهد على توسيع قاعدة المستفيدين يقوم بتوزيع إصدارات السلسلة على أكبر عدد ممكن من المؤسسات والأفراد والمهتمين بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، آمين أن تساهم هذه الإصدارات في دعم الوعي بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية ونشر الآراء المختلفة للتعامل مع هذه المشاكل في الدول العربية.

سلسلة اجتماعات الخبراء
المعهد العربي للتخطيط بالكويت

السوق الخليجية المشتركة

إعداد

د. أحمد الكواز

مايو 2009

العدد رقم (34)

Depository Number: 2009/216

المحتويات

5	تقديم
7	أولاً: مقدمة
10	ثانياً: هيكل الناتج في دول المجلس
12	ثالثاً: لماذا التكتل الإقليمي الاقتصادي
15	رابعاً: دول مجلس التعاون ومنطقة التجارة الحرة
17	خامساً: دول مجلس التعاون والاتحاد الجمركي
18	سادساً: تقييم عام لمنطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي
20	سابعاً: واقع وتقييم السوق الخليجية المشتركة
25	ثامناً: الإطار المؤسسي لمجلس التعاون
29	تاسعاً: أهم الاستنتاجات
30	عاشراً: ملخص المناقشات
32	المراجع
35	الملحق

تقديم

تواجه أغلب الدول النامية العديد من الخيارات لإدارة اقتصاداتها المحلية في ظل الأزمات والصدمات الخارجية. ولعلّ من أهم هذه الخيارات هي تلك المرتبطة بالتكامل الإقليمي، لما له من آثار إيجابية على توسيع السوق، وتنويع مصادر الدخل. ولقد اختارت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية هذا الخيار، ضمن خيارات أخرى، منذ أوائل ثمانينات القرن الماضي إيماناً منها بأهمية هذا التكامل سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً. وقد تجسّد العمل اقتصادياً بمراحل التكامل بعد توقيع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لعام 1981، وما تبعها من تحديث لاحق عام 2001.

لقد تطرقت هذه الاتفاقية إلى مراحل التكامل الإقليمي لدول المجلس، مروراً بمنطقة التجارة الحرّة التي بدأ العمل بها منذ عام 1983، والاتحاد الجمركي الذي بدأ العمل به منذ عام 2003، والسوق الخليجية المشتركة التي بدأ العمل بها منذ عام 2008، على أمل الاتفاق على تفعيل الاتحاد النقدي لاحقاً. وقد ترتب على هذه الاتفاقيات، وتطبيقاتها، إزالة العديد من القيود المفروضة على التجارة البينية الخليجية، وحركة عوامل الإنتاج. وقد تجسّد ذلك في العديد من التطورات الإيجابية، مثل الارتفاع الملحوظ في أرقام التجارة الخليجية البينية، وزيادة مساهمات المواطنين الخليجيين في الشركات المساهمة الخليجية، وفتح العديد من فروع البنوك الخليجية في دول المجلس، وحرية انتقال العمالة إلى حدّ ما، والانتقال بالهوية بين بعض دول المجلس، والاتفاق على تعريف جمركية موحّدة تجاه العالم الخارجي، وغيرها من خطوات تفعيل التكامل الخليجي العربي.

ولعلّ آخر هذه الخطوات «إعلان الدوحة» في الرابع من ديسمبر من عام 2007 في ختام الدورة (28) للمجلس الأعلى، بشأن إعلان السوق الخليجية المشتركة منذ الأول من يناير عام 2008. ورغم الحاجة إلى تنسيق العديد من القوانين والإجراءات لتفعيل السوق، إلا أن الجهود المبذولة، والقوانين الصادرة في هذا المجال، تعتبر خطوات إيجابية ومشجّعة لترسيخ تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وهو الأمر الذي يجعل تجربة هذا المجلس من أنجح تجارب التكامل الاقتصادي العربي المعاصرة.

تحاول هذه الحلقة تسليط الضوء على تجربة السوق الخليجية المشتركة، وما سبقها من خطوات في مجال منطقة التجارة الحرّة، والاتحاد الجمركي. آمين أن تساهم هذه الحلقة في تسليط الضوء على أهم منجزات المجلس، وأهم ما يجب اتخاذه من قرارات لتفعيل عمل السوق الخليجية المشتركة.

د. عيسى الغزالي

مدير عام المعهد العربي للتخطيط

أولاً: مقدمة

تتمتع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بعدد من الخصائص التي قد تختلف عن بقية الدول، وعن بقية دول الوطن العربي الأخرى، أيضاً. فهناك ظاهرة ارتفاع متوسط دخل الفرد، التي تختلف عن بقية دول العينة من حيث صغر عدد السكان، الذي يصغر بشكل ملحوظ في حالة استبعاد العمالة الوافدة. كما أن البنية الأساسية تعتبر متطورة إلى حد بعيد مقارنة بمعايير الدول المتطورة، مع مجانية التعليم والصحة للمواطنين. بالإضافة إلى تركيز ملحوظ للعمالة الوطنية في القطاع الحكومي، مع تركيز العمالة الوافدة في القطاع الخاص مع سيادة العمالة غير الماهرة على حساب العمالة الماهرة: غنى الدولة، وفقر العمل.

يعتبر التكتل الإقليمي لدول مجلس التعاون من أفضل التكتلات نسبياً في الإقليم العربي. فقد دخل التكتل في مفاوضات جماعية لإنشاء مناطق تجارية حرّة مع كل من الاتحاد الأوروبي، والهند، والصين، كما انتقل من مرحلة منطقة التجارة الحرّة، إلى الاتحاد الجمركي، ثم حديثاً إلى السوق المشتركة بين الدول الأعضاء الست (المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، ومملكة البحرين، وسلطنة عُمان، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر). وحققت دول المجلس حصصاً لمتوسط دخول الأفراد تفوق بأضعاف تلك السائدة في بقية دول الوطن العربي، وحتى النفطية منها.

إلا أن هذا التنسيق والتشابه لا يعفي من وجود اختلافات اقتصادية هيكلية، ترتب عليها اختلاف في استجابة كل دولة خليجية عربية للصدمات الاقتصادية. فعلى سبيل المثال تعتبر كافة دول المجلس أعضاء في منظمة التجارة العالمية، إلا أن درجة انفتاحها تختلف من دولة لأخرى، كما أن استجابتها للتعامل مع رأس المال الأجنبي المباشر تختلف هي الأخرى. وكذلك درجة تركيز وتنوع صادراتها غير النفطية، والمكونات القطاعية للناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات التضخم خاصة بعد موجة ارتفاع أسعار النفط بعد عام 2002.

تجلس دول المجلس على ما يقارب من (37%) من إجمالي الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط، وما يعادل حوالي (25%) من إجمالي الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي، وذلك حسب بيانات أوائل عام 2009. إلا أن هناك تفاوت كبير في عمر الاحتياطي من النفط والغاز من دولة عربية خليجية إلى أخرى. ففي الوقت الذي يصل فيه عمر الاحتياطي النفطي إلى أقل عدد من السنين في حالة كل من مملكة البحرين (1.8 سنة)، وسلطنة عُمان (20.1 سنة)، وأعلى عمر في حالة كل من دولة الكويت (103.8 سنة)، والإمارات (101.9 سنة)، والمملكة العربية السعودية (77 سنة)، وقطر (48.8 سنة). في حين يصل عمر الاحتياطي من الغاز الطبيعي إلى أعلى فترة في دولة قطر (420.9 سنة)، وأقل فترة

في مملكة البحرين (7.9 سنة)، حسب بيانات عام 2008 (BP website). علماً بأن هذه الفترات محل تغيير تبعاً للاستكشافات الجديدة، ومعدلات الإنتاج. ورغم أهمية العوائد النفطية في جانبي الإنفاق، والعوائد في الموازنة العامة للدولة، وتأثيرها على حالة الفائض في الموازنة، إلا أنها جلبت ظواهر غير مريحة منها ظاهرة ”المرض الهولندي Dutch Disease“⁽¹⁾ حيث يشير الجدول رقم (1) في الملحق إلى تطور هيكل التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون. حيث يلاحظ أن هناك نمو ملحوظ في مساهمة القطاعات النفطية (الاستخراجية) في الناتج، يقابله تقلص في مساهمة قطاعات الزراعة والصيد، والصناعات التحويلية، مع زيادة مساهمة قطاع التشييد بالأرقام المطلقة (رغم انخفاض مساهمته نسبياً بفعل الارتفاع الشديد في المساهمات الاستخراجية)، وارتفاع مساهمة الإسكان والمرافق.

كما شهدت الفترة ما بعد عام 2002 ارتفاعاً Appreciation ملحوظاً في سعر الصرف الحقيقي إستمتر حتى أوائل عام 2007 (IMF, 2008)، في حين شهد سعر الصرف الإسمي اتجاهًا للانخفاض Depreciation خلال هذه الفترة (CBK, 2008). ويعزى هذا التفاوت في اتجاهات أسعار الصرف الحقيقية والإسمية إلى اتجاه معدلات التضخم في جميع دول المجلس (مع الاختلاف في الدرجة) نحو الارتفاع الملحوظ (IMF, 2008).

ومن الآثار الأخرى لظاهرة ”المرض الهولندي“ هي تلك المرتبطة بدور القطاع الخاص غير النفطي المحدود نسبياً (تبلغ مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 25% في دولة الكويت، وفي السعودية حوالي 42% كمتوسط خلال الفترة (1996-2001)، (IMF, 2005). حيث يساهم هذا الدور المتواضع في تفاقم أداء الإقليم الخليجي العربي الاقتصادي المتسق مع الدورة التجارة (رواج - كساد): فعند انخفاض أسعار النفط، فهناك عدد قليل من القطاعات الاقتصادية الخاصة التي يمكن الاعتماد عليها لتخفيف صدمة انخفاض الأسعار. ويتضح أداء الإقليم الخليجي الاقتصادي المتسق مع الدورات الاقتصادية من خلال تعقب معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس، حيث تعكس تفاوتات وتقلبات واضحة جداً. وهو الأمر الذي يصعب من قرارات المخططين، والمستثمرين. فقد شهد نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تقلباً واضحاً لدول مجلس التعاون. حيث وصل معدل هذا النمو خلال الفترة 1980-1991 حوالي (0.6%)، ارتفع إلى (3.8%) للفترة (1991-2000)، ليشهد ارتفاعاً يصل إلى (5.4%) للفترة (2001-2007) (IMF, 2008). علماً بأن الانحراف المعياري لمتوسط معدلات نمو دول مجلس التعاون يعادل تقريباً ضعف ذلك الخاص بدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (4.6 و 2.3 تبعاً) خلال الفترة 1980-2007. الأمر الذي يعكس، ضمن اعتبارات أخرى، أهمية تنوع الاقتصاد في الاستقرار النسبي لمعدلات النمو (WDI Website).

كما ساهمت الهيئات النفطية في الإقليم الخليجي في ممارسة الدول الأعضاء للكثير من خصائص الدولة الريعية Rentier State. ورغم عدم وجود ما يعيب توزيع الثروة النفطية على المواطنين، إلا أن بعض طرق هذا التوزيع قد يكون له نتائج غير مقصودة، تتسم في بعض الأوقات بعدم ارتفاع الإنتاجية. ومن هذه الطرق: أولاً، ما ساد لفترة قصيرة مثل بيع الأسهم للمواطنين فقط Public Offering، وبأسعار مخفضة بهدف إعادة توزيع الثروة، ولخلق بديل عن المصارف كمستودع للودائع. إلا أن باب الاكتتاب قد اتسع لاحقاً ليشمل غير المواطنين. أما الطريقة الثانية، فهي العمل على استيعاب العمالة المواطنة في القطاع الحكومي أساساً بمزايا تفوق تلك السائدة في القطاع الخاص، مع إهمال لاعتبارات الإنتاجية. الأمر الذي تسبب ويتسبب في العديد من التشوهات في سوق العمل: رواتب وأجور مجزية مقابل إنتاجية غير مجزية لأغلبية من العاملين المواطنين في سوق العمل الحكومي، مقابل رواتب أقل مع ارتفاع الإنتاجية لأغلبية الوافدين العاملين في سوق العمل الخاص. وما ترتب على ذلك من تضخيم لالتزامات الباب الأول في الموازنات العامة للدولة في الدول الأعضاء في المجلس. إن مثل هذه الازدواجية في المزايا بأسواق العمل قد شجعت العديد على تفضيل البطالة انتظاراً لموقع حكومي بدلاً من اقتناص فرص العمل المتاحة في القطاع الخاص. فعلى سبيل المثال أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة، العضو بالمجلس، في نوفمبر من عام 2007 زيادة في رواتب جميع العاملين في الإدارات الاتحادية بنسبة (70%). بالإضافة إلى الزيادة السابقة لهذه الفئة في عام 2005 البالغة (25%) (مقارنة بنسبة 15% للعاملين الوافدين، كما شهدت المملكة العربية السعودية زيادة في الرواتب بنسبة (15%) لكافة العاملين بالحكومة (Rutledge, 2009)). ولا بد هنا من التأكيد على أنه ليس بالضرورة أن تتصف جميع الدول ذات الهيئات الطبيعية، النفطية أو غير النفطية، بنفس الخصائص المشار إليها أعلاه، أو نفس الاقتصادات ذات الخصائص المتسقة مع الدورات الاقتصادية Procyclical Economies (حيث يزداد الإنفاق مع الرواج، ويقل مع الكساد). فإذا ما أخذنا مملكة النرويج، على سبيل المثال، التي تشترك مع دول المجلس في صغر عدد السكان (حوالي 4.5 مليون حالياً)، وعمر احتياطي نفطي يصل إلى حوالي (40) سنة، ونظام رفاه متطور (BP Website and OECD)، إلا أنها بخلاف دول مجلس التعاون تتمتع باقتصاد غير نفطي متطور، مع نظام ضريبي متطور على المواطنين. إلا أنه من الإنصاف الإشارة، هنا، إلى أن الاقتصاد النرويجي قد شهد جذور هذه التطورات قبل الاكتشافات النفطية في ستينيات القرن الماضي.

ثانياً: هيكل الناتج في دول المجلس

لم يشهد الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في دول المجلس أية تحولات جوهرية خلال الثلاثة عقود الماضية. ورغم ارتفاع معدلات نمو الناتج الإجمالي خلال ثمانينيات القرن الماضي مقارنة بمعدلات نمو الناتج غير النفطي، إلا أن الفترة الأخيرة قد شهدت اتجاهاً عكسياً، بفعل التشوّهات السعرية النفطية، ما عدا حالة الإمارات العربية المتحدة التي شهدت حديثاً عكس هذا الاتجاه، وامتداداً للفترة السابقة (جدول رقم (2) بالمحق). وكحقيقة معروفة، فإن القطاع الاستخراجي يهيمن على المساهمات القطاعية للناتج المحلي الإجمالي، مع زيادة ملحوظة للخدمات الحكومية، بالشكل الذي يعكس الدور الحكومي في استيعاب العمالة، وكذلك ارتفاع مساهمة الصناعة التحويلية. ويشهد هذا القطاع أكبر مساهمة في حالة البحرين، تتبعه الإمارات العربية المتحدة. وطالما أن أكثر دول المجلس تتمتع بميزة نسبية في الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة مثل البتروكيماويات، والألومنيوم، والحديد، فقد شهدت هذه الصناعات انتعاشاً خاصة بعد عام 2002. فإمارة دبي، على سبيل المثال، وبالتنسيق مع برنامج "المبادلة" أحد صناديق الاستثمار السيادية، قامت باستثمار ما قيمته حوالي (6) مليارات دولار في توسيع طاقة إنتاج صهر المعادن. وستصبح هذه الطاقة من أكبر الطاقات عالمياً بعد انتهاء المشروع. وتقوم كل من عُمان، وقطر، أيضاً بالعمل على بناء مصاهر ألومنيوم بالتعاون مع مستثمرين أجانب.

كما تحاول بعض دول المجلس، خاصة دولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة توسيع طاقة إنتاجها من الصناعات التكريرية بنسب تصل إلى 60% و 40% تبعاً. بالإضافة إلى توقع مضاعفة إنتاج البتروكيماويات ما بين عامي 2006 و 2015، ويتوقع أن تصبح المملكة العربية السعودية أحد أكبر المنتجين من هذه المنتجات. وهو الأمر الذي يتوقع أن ينعش الأنشطة الأخرى المرتبطة مع النشاط البتروكيماوي، من خلال شبكة الترابطات الأمامية.

كما تشهد دول المجلس تطوراً في الأنشطة الخدمية، خاصة مملكة البحرين، ودولة الإمارات العربية المتحدة، حيث بلغت بهما نسبة مساهمة مجموع الأنشطة الخدمية في الناتج المحلي الإجمالي (54%) و (39%)، تبعاً، في عام 2006، وبشكل يفوق مساهمة القطاع الاستخراجي. وتعتبر مساهمة نشاط التمويل والتأمين والمصارف من أهم المساهمات ضمن هذه الخدمات في مملكة البحرين قياساً بدول مجلس التعاون الأخرى في عام 2006 (حوالي 12%). وهناك استثمارات كبيرة، على الأقل لغاية الأزمة المالية الحالية، لتحويل كل من البحرين، وقطر، والإمارات (بالإضافة إلى نفس التوجه مؤخراً في دولة الكويت) إلى مراكز خدمية مالية. حيث قام مركز التمويل العالمي في دبي Dubai

International Finance Center، والمركز المالي في قطر Qatar Financial Center، المدعومين حكومياً، بشراء كميات كبيرة من أسواق المال العالمية. فعلى سبيل المثال، قامت هيئة الاستثمار القطرية (المسؤولة عن الصندوق السيادي القطري) بشراء حوالي (20%) من أسهم سوق المال في لندن، كما اشترت دبي كميات كبيرة من أسهم سوق المال الأمريكي نازداك NAZDAQ. وما لذلك من أثر في النقل التقني في مجال تجارة الخدمات المالية وما يرتبط بها من خدمات. هذا بالإضافة إلى التطور الملموس في مجال النقل الجوي (كما في حالة البحرين و دولة الإمارات وما اكتسبها من خبرة في مجال إدارة الشحن البحري)، وربط قارتي آسيا وأوروبا، خاصة في حالتي الخطوط القطرية والإماراتية. بالإضافة إلى ما يساهم به قطاع السياحة في حالتي الإمارات وعمان، كأحد المصادر المرشحة للحد من الاعتماد على المورد النفطي. وقد انعكس هذا التطور في ارتفاع مساهمة القطاع السياحي، لتصل إلى حوالي (12%) في هاتين الدولتين (الإمارات، وعمان) عام 2006.

ومع ذلك يظل هناك عدد من التحديات في مجال النمو القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي، وعلى رأسها، النمو المتسارع للخدمات الحكومية، باعتبارها المستودع الرئيسي لحل مشاكل أسواق العمل في دول مجلس التعاون، حيث يستوعب هذا القطاع من إجمالي العمالة ما نسبته (94%) في قطر، و (87%) في الكويت، و(20%) في المملكة العربية السعودية وذلك في عام 2006 (Zaher, 2008). بالإضافة إلى تحدي تشوه سوق العمل من حيث غلبة العمالة الوافدة على العمالة المواطنة، خاصة في فئة العمالة الماهرة، حيث وصلت نسبة العمالة الوافدة إلى إجمالي قوة العمل إلى ما يعادل (59%) في البحرين في عام 2004، و(50%) في المملكة العربية السعودية في عام 2002، و(70%) في عمان في عام 2004، و(57%) في قطر في عام 2004، و(81.6%) في دولة الكويت في عام 2004 (أنظر جدول رقم 3) في الملحق لمزيد من التفاصيل للفترة 1995-2006). كما تمثل مشكلة البطالة المتوقعة، تحدياً آخر أمام متخذي القرار. وهناك انطباع بأن أرقام البطالة الحقيقية تختلف عن أرقام البطالة المعلنة، حيث تشير (Rutledge, 2009) إلى أنه في الوقت الذي تبين فيه إحصاءات تقرير التنمية البشرية لعام 2002 أن معدلات البطالة تقع ما بين (12-15%) في البحرين، و(17.2%) في عمان، و(15.2%) في السعودية، يشير تقرير الصندوق العربي الموحد لعام 2004 إلى معدلات أقل، حيث تصل هذه المعدلات للفترة (1995-2005) إلى (3.1%) في البحرين، ونفس الرقم المشار إليه آنفاً (17.2%) في عمان، و(4.2%) في السعودية (الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وآخرون، 2004). ولعلّ المشكلة الرئيسية في هذا الصدد تكمن في أن أغلب دول مجلس التعاون تتمتع بهرم سكاني شاب. حيث تصل نسبة الإعالة، أي نسبة من هم دون سن الخامسة عشر إلى إجمالي السكان، إلى حوالي (47.3%)

في الإمارات، و(36.4%) في البحرين، و(25.3%) في السعودية، و(28.3%) في عُمان، و(37.7%) في الكويت، وذلك حسب بيانات عام 2006 (WDI Website).

ويجابه دول المجلس تحدٍ آخر يتمثل في تواضع جهود تنويع مصادر الدخل، رغم بعض التطورات الإيجابية المشار إليها سابقاً في مجال الصناعات البتروكيماوية، والخدمات التمويلية والسياحية. فعند حساب معامل التنوع في دول المجلس (والذي تقع قيمته ما بين 0 و 1، حيث تشير القيم الكبيرة المتجهة للواحد الصحيح إلى اختلاف متزايد عن المتوسط العالمي للتنوع، والعكس صحيح)، يلاحظ أن قيم هذا المعامل لمتوسط الفترة (1995-2006) هي: (0.8) للبحرين، و(0.8) للكويت، و(0.7) لعُمان، و(0.8) لقطر، و(0.8) للسعودية، و(0.7) للإمارات (محسوبة من UNCTAD Website). وهو أمر غير مشجّع حيث أن هناك فارق شاسع بين أوضاع تنوع الصادرات في دول المجلس، والمتوسط الدولي. ولعل التكتل الإقليمي هو أحد الخيارات العملية لتوسيع السوق، ودعم التنافسية والصادرات، ومن ثم تحقيق التنوع.

ثالثاً: لماذا التكتل الإقليمي الاقتصادي

يتزايد الاهتمام بالتكتلات الإقليمية، باعتبارها أحد الوسائل لتعزيز القدرات التنافسية على مستوى الإقليم، من أجل الاستفادة من الاستثناءات والمزايا المقدمة لهذه التكتلات، بهدف التحول في الأجل الطويل من السوق الإقليمي إلى السوق الدولي.

ومنذ إنشاء الاتفاقية العامة للتعريف والتجارة (General Agreement on Tariff and Trade (GATT) عام 1948 وحتى الأول من شهر كانون الأول/ ديسمبر 2006 بلغ عدد اتفاقيات التجارة الإقليمية التي أبلغت للجات / منظمة التجارة العالمية (367) اتفاقية، تعمل منها حالياً 214 اتفاقية. ومنذ العمل بمنظمة التجارة العالمية في الأول من كانون الثاني/ يناير 1995 تم إخطار المنظمة بعدد (243) اتفاقية جديدة. وبمعدل (20) إخطار لكل سنة، مقارنة بمعدل يقل عن 3 سنوياً خلال الأربعة عقود ونصف من عمر الجات. وبلغ عدد الاتفاقيات الراغبة بالتحول إلى مناطق تجارية حرة 109 من مجموع الاتفاقيات الـ (131) العاملة حالياً، والراغبة بالتحول إلى اتحادات جمركية (11) اتفاقية (Crawford and Fiorentino, 2007). ويعتبر مجلس التعاون لدول الخليج العربية ضمن الاتفاقيات التي تحوّلت إلى اتحاد جمركي (أنظر جدول رقم (4) بالملاحق حول التكتلات الإقليمية في العالم لغاية عام 2007).

عادة ما يثار تساؤل عن جدوى توقيع الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية، وهل هي محرّك للنمو أم معوّق له؟ وللإجابة على ذلك، فإنه يستشهد بالعديد من الأسباب لدعم توجه التكتل الإقليمي منها: (أ) أن هذا التكتل هو أداة للحدّ من مواجهة المنافسة على المستوى الدولي بعد تحرير التجارة الخارجية، وبالتالي فهو يساعد في حماية الاستجابة لضغوط المنتجين الصناعيين، في الحدّ من التعرض لمنافسة المنتجين الأجانب على الأقل لفترة محددة. وبعبارة أخرى، فإن مرحلة التكتل الإقليمي تعتبر مرحلة تحوّل من منافسة إقليمية إلى منافسة دولية. حيث يوفر هذا التكتل سوقاً محلياً أكبر مما يتيح الإنتاج عند مستوى أعلى من الكفاءة بسبب اقتصاديات الحجم. علماً بأن هذه الميزة تعتمد على أحجام أسواق دول الشراكة في التكتل الإقليمي. (ب) يساهم التكتل أيضاً في تشجيع جذب الاستثمارات بسبب اتساع السوق، لاسيما الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة في حالة دخول التكتل في اتفاقيات شراكة مع دولة أو أكثر من الدول الصناعية المتقدمة، وبالشكل الذي يفعل وينشط أعمال المستثمرين المحليين. وبالتالي الاستفادة من آليات عمل المركز (الدولة المتطورة)، والمحيط (الدول النامية الداخلة في اتفاقيات مع دول المركز Hub and Spokes. وتحاول العديد من الدول خلق ارتباطات اقتصادية مع عدة محاور أو مراكز Hubs من خلال اتفاقيات التجارة الحرة، أو الشراكة. وفي هذا السياق، فقد قام مجلس التعاون لدول الخليج العربية Spokes بعقد اتفاقيات مع عدد من الدول المتقدمة Hubs بهدف الاستفادة من الأسواق والمعرفة التقنية بقدر تعلق الأمر بالاعتبارات الاقتصادية. فعلى سبيل المثال دخل المجلس بالتعاون مع أستراليا منذ يوليو/ تموز عام 2007، وعقدت آخر جولة من المفاوضات بهدف إنشاء اتفاقية تجارة حرة في 26 فبراير/ شباط عام 2009. كما بدأ المجلس بمفاوضات مع اليابان منذ سبتمبر/ أيلول من عام 2006، وعقدت الجلسة الثانية في 21 و 22 يناير/ كانون الثاني من عام 2007 (WTO Website). (ج) بالإضافة إلى العوامل الأهم وهي المرتبطة باعتبارات السياسة والأمن الداعمة للاستقرار الاقتصادي، وهي اعتبارات تساعد في إرسال إشارات الاستقرار للمستثمرين المحليين والأجانب. وعادة ما يتم التكتل، وفقاً لآليات منظمة التجارة العالمية، بالإشارة إلى عدد من البنود الواردة في عدد من اتفاقيات جات GATT عام 1948، وجات عام 1994، المنصوية تحت اتفاقيات المنظمة منذ بداية عام 1995. وتشمل هذه البنود: المادة الرابعة والعشرين (XXIV)، من جات 48 بعد توفر ثلاثة شروط، وشرط التمكين Enabling Clause، الواردة في جولة طوكيو عام 1979، الذي يترجم مبدأ التفضيلات المعمم (General System of Preferences (GAP) الذي تمنحه الدول المتقدمة للدول النامية لعام 1971، والمادة الخامسة والعشرين (XXV) من اتفاقية جات 1948، التي تسمح بإعطاء تنازلات للدول المتعاقدة جماعياً مع موافقة ثلاثة أرباع المجلس الوزاري للمنظمة، والمادة الخامسة (V) من اتفاقية التجارة العامة في الخدمات (GATs)، التي تعتبر مناظرة

للمادة الرابعة والعشرين في مجال الخدمات. وكما يوضح الجدول الوارد في الملحق، فإن كل تكتل إقليمي تمت الموافقة عليه من قبل المنظمة لابد وأن يكون مرتبطاً بأحد، أو أكثر من، البنود الأربعة المشار إليها أعلاه كأساس لعمل هذا التكتل. فعلى سبيل المثال، يعتبر الاتحاد الجمركي الخاص بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تكتلاً يعمل ضمن بند "شرط التمكين" منذ عام 2003.

يمكن إجمال الخيارات المتاحة أمام دول مجلس التعاون، وغيرها من دول الوطن العربي، للحدّ من تأثير الصدمات الخارجية، وتعزيز القدرات التفاوضية مع الخارج، في العديد من البدائل، أهمها: (أ) بديل الاعتماد على الجهود المحلية وهو البديل السائد تقريباً. إلا أن هناك العديد من القيود ضد هذا البديل مثل ضيق السوق. حيث لا يتعدى عدد سكان دول المجلس (33.5) مليون نسمة وفقاً لإحصاءات عام 2004 (موقع الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية). ورغم ارتفاع متوسط دخل الفرد (حجم السوق = عدد السكان X متوسط دخل الفرد) إلا أن هذا الدخل لا يتصف بالاستدامة في الأجل المتوسط، في حالة اكتشاف بدائل للنفط، أو في الأجل الطويل في حالة نزوب الاحتياطي أو/و اكتشاف بدائل للنفط. بالإضافة إلى ضعف تنافسية دول الخليج العربية. فوفقاً لآخر تقرير للتنافسية الكونية لعام 2009/2008 (WEF, 2008) تحتل أفضل دولة خليجية عربية، دولة قطر، المرتبة (26) من مجموع (134) دولة، وبرقم قياسي تنافسي يبلغ (4.83). (يبلغ مدى الرقم 6 - 0، حيث كلما ارتفع الرقم كلما زادت التنافسية)، أي يفارق (25) مرتبة عن أفضل دولة، الولايات المتحدة. في حين يزداد الفارق في حالة دولة الإمارات لتصبح في المرتبة (30)، وبرقم (4.68). علماً بأن ثلثي معلومات هذا الرقم تستمد من استبيانات، والثلث المتبقي من الأرقام المنشورة عن حالة الاقتصاد، اعتماداً على (113) متغير تصنف تحت (12) فئة، لتعكس ثلاثة عوامل رئيسية للأداء التنافسي: الأولى، تنافسية تعتمد على عوامل الإنتاج، والثانية، تنافسية تعتمد على الكفاءة، والثالثة، تنافسية تعتمد على الاختراع والابتكار. أضف إلى ذلك الفقر الشديد في الاختراعات والابتكارات، أحد مصادر النمو الرئيسية، في دول مجلس التعاون. ويظهر ذلك جلياً عند مراجعة عدد براءات الاختراع للفترة (1990-2005) حسب الدول (WIPO Website). فمن مجموع 11,150,060 براءة اختراع لا يوجد من بينها براءة اختراع واحدة ذات مصدر خليجي. وبالتالي فإن هناك عدد من القيود على البديل الاعتماد على الجهود المحلية. خاصة إذا ما أضفنا اعتبارات خلل أسواق العمل في هذه الدول المشار إليها سابقاً.

البديل الثاني (ب) هو الاعتماد على الاتفاقية الثنائية، التي من أهمها اتفاقيات مناطق التجارة الحرة مع الدول المتقدمة، والدخول في اتفاقيات شراكة، مثل اتفاقية مملكة البحرين

في مجال الاستثمار الثنائي مع الولايات المتحدة في عام 2001، واتفاقية المملكة الخاصة بمنطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة في عام 2004، والمفاوضات جارية مع الإمارات منذ عام 2005. وكذلك اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وسلطنة عُمان في عام 2006. وكذلك اتفاقيات الإطار العام للتجارة والاستثمار (TIFAs) بين دولة الكويت والولايات المتحدة في عام 2004، ومع دولة قطر عام 2004، ومع المملكة العربية السعودية في عام 2003، ومع دولة الإمارات العربية المتحدة في عام (2004، US Office of the Trade Representative Website). إلا أن هذا البديل عادة ما يرتبط بالاعتبارات الجيوسياسية، ومصالح الأمن القومي، ولا يقود في حالات كثيرة خلق قدرات تنافسية محلية قابلة للاستدامة.

أما البديل (ج) فهو ذلك المرتبط بإيجاد كتل إقليمي، تكتل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومحاولة توسيع هذا البديل عربياً، من خلال تفعيل منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، وهو ما تم بالفعل من خلال تحرير التجارة بين الدول الأعضاء بهذه المنطقة بدءاً من عام 2005. وكذلك توسيع هذا التكتل من خلال اتفاقيات شراكة مع الدول المصنعة حديثاً وذات العلاقات التجارية مع دول المجلس مثل، الدول الإسلامية، الهند، والصين، وروسيا، وذلك بهدف الحد من مشكلة ضيق السوق، وتخفيف المآخذ على التكتلات مع الدول المتقدمة.

رابعاً: دول مجلس التعاون ومنطقة التجارة الحرة

كما أشرنا سابقاً، فقد بدئ العمل بهذه المنطقة في الأول من شهر كانون الثاني/يناير 1983 من خلال إلغاء التعريفات الجمركية بين دول المجلس وعلى المنتجات ذات المنشأ الوطني (شريطة أن لا تقل القيمة المضافة المتولدة في أحد دول المجلس عن 40%)، وأن لا تقل نسبة ملكية مواطني الدول الأعضاء في المنشأة الصناعية عن 51%). وقد أشارت المادة الثانية من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لعام 1981 إلى إعفاء المنتجات الزراعية، والحيوانية، والصناعية، والموارد الطبيعية، ذات المنشأ الوطني، من الرسوم الجمركية والرسوم المماثلة، كما أشارت المادة الأولى، من نفس الاتفاقية، إلى معاملة جميع هذه المنتجات معاملة المنتجات الوطنية (مع استثناء الأسماك، باعتبارها ليست جزءاً من المنتجات الحيوانية). علماً بأن هيكل التعريفات السائد قبل إنشاء المنطقة يصل في مملكة البحرين إلى 5% على الأغذية والضروريات، و 10% على السلع غير الضرورية، و 30% على التبغ، و 70% على المشروبات الروحية، في حين يصل في الكويت إلى 4% مع حظر استيراد المشروبات الروحية، ويتراوح في دولة قطر ما بين 75% على المشروبات الروحية و 20% على الأصباغ.

الإلّا أن المادة الرابعة والعشرون من الاتفاقية المذكورة تسمح بالاستثناء من تحرير التجارة (الاستثناء من عدم دفع الرسوم الجمركية) وذلك للتفاوت في النمو بين دول المجلس، وفي حالات الضرورة لظروف مؤقتة، وبتفويض من المجلس الأعلى. لذلك قامت دولة الكويت باستثناء منتجات الموارد الطبيعية، وكذلك الحال بالنسبة لسلطنة عمان حيث لا تستثنى السلع التالية من الرسوم: الإسمنت ومشتقاته، ومنتجات الإسبست، ومنتجات البلاستيك والبوليستيرين، والأصباغ، والزيوت النباتية، والزيوت المهدرجة، والمنظفات الصناعية، وبطاريات وسائل النقل، والمبات الكهربائية.

ورغم التطور الواضح الحاصل في مجال تشجيع الصادرات والواردات البينية بين دول المجلس، إلا أنه يلاحظ أن هناك بعض المعوقات الخاصة بإصدار شهادة المنشأ، رغم وجود استمارة نمطية لهذا الغرض، وبالشكل الذي يعتبرها بعض رجال الأعمال أنها من أشكال القيود غير الجمركية. بالإضافة إلى أن الاستثناءات المشار إليها، تحت المادة الرابعة والعشرون، الممنوحة على أساس مؤقت قد كسبت أحياناً صفة الاستمرار، وهناك أيضاً بعض الغموض الذي يتصف به الموقف من المنتجات الحرفية. إلا أن الأهم من ذلك هو الأمر المتعلق بالمشتريات الحكومية والمعاملات الحكومية التي تفضل المنتجات ذات المنشأ المحلي بدلاً من المنتجات الخليجية الأخرى في حالة تشابه النوعية والسعر مع المنتجات الأجنبية. وإذا ما علمنا مدى ضخامة الإنفاق الحكومي في دول المجلس فإن من شأن ذلك أن يزيد من أهمية هذه المشتريات. وقد منحت أفضلية للمنتجات الخليجية في حالة عدم توفر منتج محلي مماثل. وفي مرحلة لاحقة تم إسقاط شروط تنافسية السعر، حيث يجب إعطاء المنتجات المحلية أفضلية سعرية بنسبة لا تقل عن 10% على المنتج الأجنبي، وعلى الأقل 5% على المنتج ذات المنشأ الوطني. علماً بأن هذه الإجراءات لا تتسق مع ما ورد في المادة الأولى، بند 2، من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي تشير إلى "تعامل جميع المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني معاملة المنتجات الوطنية" (الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، 1981). ومن المشاكل البينية التي واجهت تطبيقات التجارة الحرة البينية، ضمن منطقة التجارة الحرة، هي تلك المرتبطة بحرية الترانزيت للسلع المتاجر بها بين الدول غير المتجاورة. حيث أشارت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، المادة الخامسة إلى "تمنح الدول الأعضاء كافة التسهيلات لمرور بضائع ومنتجات أي دولة عضو إلى الدول الأعضاء الأخرى بطريقة العبور (الترانزيت) وتعفيها من كافة الرسوم والضرائب مهما كان نوعها..". (المصدر السابق). إلا أن المشكلة برزت من المادة السادسة من هذه الاتفاقية التي تشير إلى "يحظر المرور بالترانزيت البضائع الممنوع إدخالها إلى أراضي أي من الدول الأعضاء الأخرى بموجب أنظمتها المحلية". (المصدر السابق). وهو الأمر الذي فسح المجال للاجتهااد في تعطيل عمل

المادة الثانية المشار إليها أعلاه. ورغم هذه الانتقادات، إلا أن إنشاء منطقة التجارة الحرة منذ عام 1983 وما حققته في مجال التجارة البينية يعتبر إنجازاً مهماً وجوهرياً (أنظر الجدول رقم (5) بالملاحق حول التبادل التجاري البيني الخليجي مقارنة بتكتلات اقتصادية أخرى).

خامساً: دول مجلس التعاون والاتحاد الجمركي

بدأ العمل بالاتحاد منذ أوائل شهر كانون الثاني/ يناير من عام 2003 بعد الاتفاق على التعريفية الجمركية الموحدة (5%) على جميع السلع المستوردة ما عدا (417) سلعة تقع ضمن الفئات التالية:

- الحيوانات الحية، واللحوم الطازجة والمبردة، والأسماك.
- الخضراوات والفواكه الطازجة والحبوب.
- الأدوية ومعظم المستلزمات الطبية.
- السفن والطائرات التجارية.

في حين تُفرض رسوم جمركية بواقع (100%) على التبغ ومشتقاته، وإعفاء مدخلات الصناعة المستوردة من هذه الرسوم. بالإضافة إلى الإعفاءات الواردة في نظام الجمارك الموحد "لدول المجلس"، والإعفاءات الحكومية، والدبلوماسية، والجمعيات الخيرية، والأمتعة الشخصية. كما تفرض حماية جمركية في بعض دول المجلس على بعض منتجات إحلال الواردات خلال الفترة الانتقالية التي تمت لنهاية عام 2005 (تهدف الفترة الانتقالية، التي تميز من 1- 3 سنوات كحد أقصى، على المساعدة في التكيف مع متطلبات الاتحاد الجمركي، وذلك من حيث: آلية المقصد النهائي، وآلية انتقال السلع بين الدول الأعضاء، والبضائع الأجنبية الواردة من خارج دول المجلس، وتنقل البضائع الأجنبية والمحلية بين أسواق دول المجلس (الشؤون الاقتصادية 2003)).

ويمكن لكل دولة عضو بالمجلس أن ترشح عدداً من "السلع المحمية" بحيث يمكن فرض تعريفية تتراوح ما بين (12- 20%). ويبلغ عدد السلع المرشحة من قبل المملكة العربية السعودية (839) سلعة. على أن يتم تقديم قائمة السلع المحمية المجمعة في عام 2006 (The Commonwealth Australia, 2005).

وقد شهد المجلس العديد من الخطوات المهمة لإنجاز الاتحاد الجمركي، مثل: إلغاء رخص الاستيراد والاكتفاء بمتطلبات الاتحاد الجمركي والعمل بنقطة الدخول الواحدة، والاتفاق على البيان الجمركي الموحد لأغراض الاستيراد، والتصدير، وإعادة التصدير، والتصدير المؤقت، والترانزيت،

والسماح للمخلصين الجمركيين للعمل في أي من دول المجلس، والربط الآلي بين أدوات الجمارك في دول المجلس،... (الأمانة العامة، 2003).

ويلاحظ أن الاتحادات الجمركية الحقيقية (الخالية من الاستثناءات) لا تحتاج إلى قواعد المنشأ، إلا أن وجود استثناءات من التعريف الجمركية الموحدة (5%)، والمشار إلى بعض أشكالها أعلاه، يبرر استمرار العمل بقواعد المنشأ.

سادساً: تقييم عام لمنطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي

لعل واحداً من أهم مبررات مراحل التكامل الاقتصادي، سواء منطقة التجارة الحرة، أو الاتحاد الجمركي، والمراحل الأخرى، المشار إليها سابقاً، هو تعزيز التجارة البينية وتعزيز إمكانيات خلق التجارة Trade Creation، على حساب تحويل التجارة Trade Diversion (يشير مفهوم "خلق التجارة" إلى زيادة التجارة البينية على حساب السلع المنتجة محلياً، في حين يشير مفهوم "تحويل التجارة" إلى زيادة التجارة البينية على حساب السلع المستوردة من بقية أنحاء العالم، ما عدا دول الخليج).

وللتعرف على التغيرات الهيكلية في الواردات والصادرات البينية لدول المجلس، ومع الدول الصناعية كمؤشر لخلق وتحويل التجارة، يمكن الإشارة إلى النتائج المشار إليها في (Looney, 2003) والتي توضح تواضع التطور الحاصل في تعزيز التجارة البينية. وذلك من خلال مقارنة تطور واردات وصادرات دول المجلس البينية، وصادرات وواردات دول المجلس مع الدول الصناعية، وذلك بمقارنة متوسط فترات ما قبل إنشاء مجلس التعاون (1974-1983) مع متوسط فترات ما بعد إنشاء المجلس (1984-2001 و 1984-1994) ومتوسط الفترة الحديثة (1994-2001). ويلخص الجدول رقم (6) (بالملاحق) في هذا الشأن ما يلي:

يمكن أن يعزى مثل هذا التواضع إلى اعتبارات هيكلية سائدة في دول المجلس تتجسد أساساً في تنافسية، لا تكاملية، الأنشطة الاقتصادية. حيث تتشابه صادرات جميع دول المجلس (مع تفاوتات نسبة ضئيلة) في عدد محدد من السلع. وتشير النتائج المحسوبة لمؤشر التركيز⁽²⁾، كمعدل للفترة (2006-1995)، إلى تركيز كبير في عدد معين من السلع، ولكافة دول المجلس (حيث يبلغ متوسط قيمة هذا المؤشر لدول المجلس حوالي 0.61، ويتراوح ما بين أعلى قيمة، أي الأكثر تركزاً، في حالة المملكة العربية السعودية، 0.7، وأقل قيمة، أي الأقل تركزاً، في حالة دولة الإمارات العربية المتحدة 0.5). في حين تقل قيمة هذا المؤشر في الدول المصنعة حديثاً مثل كوريا الجنوبية وماليزيا إلى (0.150) و (0.213)، تبعاً.

ومن المؤشرات الأخرى التي يمكن الاستعانة بها للحكم على مدى تأثير إنشاء المجلس، وما ارتبط به من منطقة تجارة حرة، واتحاد جمركي، هو مدى انعكاس ذلك على تعزيز الميزة النسبية لصادرات مختلف السلع في دول المجلس. ويتم ذلك من خلال احتساب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (Revealed Comparative Advantage (RCA) لمتوسط للفترة 1995-2006 (جدول رقم 7) بالمحق). وحسب التصنيف السلعي لنظام التجارة الخارجية المتجانس (HS)، عند الحد الأول، لعام 2002. وكما تشير النتائج المحسوبة لدول المجلس (كلما قاربت القيمة الواحد الصحيح كلما دل ذلك على تنافسية أكبر) أن كافة السلع تقريباً لا تتمتع بميزة نسبية واضحة ما عدا الفئة الثالثة من السلع، حيث تصنف الصادرات النفطية ضمن هذه الفئة. وقد لاحظ تقرير التنافسية في العالم أن هناك علاقة عكسية بين شدة اعتماد دولة معينة على الصادرات المعتمدة على الموارد الطبيعية ودرجة التنافسية (World Economic Forum, 2008).

إن مثل هذه النتائج تشير إلى أن تعزيز التدفقات التجارية بشكل عام، والبيئية بشكل خاص، هي نتائج تغيرات هيكلية محلية ناتجة أساساً من جراء مدى النجاح في تنوع مصادر الدخل، وزيادة مساهمة الأنشطة الصناعية غير النفطية الموجهة للتصدير. من هنا تأتي أهمية تنسيق الخطط والسياسات الرامية إلى تنوع مصادر الدخل. ففي الوقت الذي يلاحظ فيه أن اقتصاد المملكة العربية السعودية، أكبر الاقتصادات بدول المجلس، يعتمد أساساً على سياسة إحلال الواردات (وبتعريفها جمركية حمائية قد تصل إلى 20%)، ورغم أن سوق المملكة هو أكبر الأسواق، والأكثر ملاءمة لسياسة إحلال الواردات، إلا أن هذه الحدود مرتبطة بعدد محدود من الصناعات. أما في حالة مملكة البحرين، فإن سياسات التنوع تتم من خلال دعم القطاع الخاص، والمشروعات المشتركة، والاستثمار الأجنبي المباشر. في حين يتسم اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة بحرية التجارة، وبأنه الأقل حماية على الواردات (Looney, 2003).

يبين أحد تقارير صندوق النقد الدولي (IMF, 1996) بأن هناك تفاوتاً ملموساً في السياسات التنموية، حيث تركز المملكة العربية السعودية على تطوير القطاع غير النفطي المحلي مع اهتمام خاص بالقطاع الخاص، مع تركيز دولة الكويت على الصناعات المغذية Downstream من خلال امتلاك الأصول في دول أخرى، في حين تنتهج بقية دول المجلس توليفة من هذين التوجهين وانطلاقاً من اعتبارات احتياطات العملة الأجنبية، والعوائد النفطية، والفرص الاستثمارية المحلية.

ويهدف إعادة الهيكلة والاستجابة أيضاً للصدمات الخارجية، فقد حاولت دول المجلس من خلال الاعتماد الكبير على الإنفاق العام (الجاري والاستثماري)، وبدرجات متفاوتة، إلا أن النتائج

لم تكن بالمستوى المطلوب في ما يخص زيادة مساهمة الأنشطة غير النفطية في توليد الناتج المحلي الإجمالي (الجدول رقم 8) بالملاحق). وعموماً فإنه عندما تواجه دول المجلس ظروفاً تقتضي ضغط الإنفاق (في فترات انخفاض العوائد النفطية) ، فعادة ما تتم الاستجابة لضغط الإنفاق الاستثماري. وقد قام صندوق النقد الدولي باختبار مدى ملاءمة سياسة الإنفاق العام في التأثير على تنوع مصادر الدخل (غير النفطي) ، وبالتالي تعزيز فرص التجارة البينية، وقد أشارت النتائج الدراسة (Fasano and Wang, 2001) إلى عدم وجود علاقة بين التغيرات في الإنفاق الجاري والاستثماري وتعجيل أو تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (قد تعزى هذه النتيجة إلى سياسات الإصلاح الاقتصادي المتبعة في بعض دول المجلس، التي أثرت سلباً على الدور الحكومي في الإنفاق).

وخدمة لأغراض إعادة هيكلة اقتصادات دول المجلس، فقد قامت هذه الدول بإتباع عدد من برامج الإصلاح الهيكلي. وقد شملت هذه البرامج إصلاح النظم الضريبية (بما يتسق مع التزامات عضويتها في منظمة التجارة العالمية)، وإصلاحات مالية، ومشروعات عامة وخاصة، وإصلاحات وأسواق العمل وأنظمة الضمان الاجتماعي.

سابعاً: واقع وتقييم السوق الخليجية المشتركة

وفقاً لإعلان الدوحة في ديسمبر من عام 2007، تم الاتفاق على بدء العمل بالسوق الخليجية المشتركة بدءاً من يناير من عام 2008. علماً بأنه تم الاتفاق في ديسمبر عام 2002 على تحديد نهاية عام 2007 كموعداً لانتهاء من متطلبات قيام السوق. ويستلزم قيام السوق صدور وتفعيل العديد من القوانين التي تضمن حرية انتقال العمالة، ورؤوس الأموال، والتملك، وممارسة الأنشطة الاقتصادية، وغيرها من القوانين. وتنص المادة (3) من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة المعدلة عام 2001، بحقوق المواطنة الاقتصادية، على ضمان مبدأ معاملة مواطني دول المجلس المقيمين في أي دولة من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطني هذه الدولة "دون تفریق أو تمييز" في "كافة المجالات الاقتصادية". وحددت المادة (11) المجالات الاقتصادية العامة التي يجب أن يتحقق بها مبدأ عدم التمييز بعشرة مجالات: التنقل والإقامة، والعمل في القطاعات الحكومية والأهلية، والتأمين الاجتماعي والتقاعد، وممارسة المهن والحرف، ومزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية، وتملك العقار، وتنقل رؤوس الأموال، والمعاملة الضريبية، وتداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات، والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية. وقد صدرت العديد من القوانين وشكلت العديد من اللجان الوزارية لمتابعة

تحقق مبدأ المواطنة الاقتصادية منذ إنشاء المجلس ولغاية نهاية عام 2007 (موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربية). وسوف نستعرض أدناه عدداً من التطورات المرتبطة بتعزيز السوق المشتركة مع تقييم موجز لهذه التطورات.

أولاً، اعتماداً على المقاييس العالمية، يعتبر مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تكتلاً صغيراً. فإذا ما أخذنا مقياس حصة الناتج المحلي الإجمالي الخليجي/ الناتج المحلي الإجمالي العالمي فإن هذه النسبة لا تتجاوز (1.5%)، أما في مجال الصادرات فإنها تصل إلى (4.0%)، والواردات إلى (1.8%). في حين لا تشكل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول المجلس (2.8%) في عام 2007 (UNCTAD, UN Comtrade and UN المشتركة، أساساً، لا يتوقع لها تحسّن في أداء دول المجلس على المستوى الاقتصادي الدولي إنتاجاً، وتصديراً، واستيراداً، وتدقيقاً استثمارياً خارجياً للداخل.

ثانياً، على مستوى حرية تنقل العمل، فإن دول المجلس تحرر هذا التنقل لحوالي ثلث العمالة (أي العمالة المواطنة، التي يصل عددها حوالي 4.5 مليون عامل عام 2007 من أصل حوالي 12.6 مليون عامل من قوة العمل الإجمالية)، وتقيد على الثلثين المتبقين (العمالة الوافدة). هذا مع العلم أن حوالي ثلث قوة العمل الخليجية تعمل في القطاع الحكومي (حوالي 1.5 مليون). وتتفاوت هذه النسب حسب دول المجلس لتصل أعلاها في كل من دولة قطر ودولة الكويت إلى حوالي (93%)، وأقلها في المملكة العربية السعودية إلى حوالي (20%). في حين يصل أعلى معدل بطالة في المملكة (بحدود 12%).

ولا يبدو أن هناك ما يشجّع، بسبب قيام السوق المشتركة، على تدفق العمالة بشكل ملحوظ بين دول المجلس. فكما أشار (Zaher, 2008)، فإنه لا توجد إمكانية لانتقال العمالة الخليجية البينية بين الأنشطة الحكومية بسبب تضخم هذه الأنشطة بالفعل، كما أنه لا يفهم كيف يمكن انتقال العمالة الخليجية بين القطاعات الخاصة في ظل قوانين "كويت"، و"سعودية"، و"قطرنة"، و"بحرنة"، و"تعمين"، و"أمرنة" العمالة، كما أن هناك قيوداً على تحرك أعداد العاطلين خليجياً، لأن أغلب العاطلين هم من فئة الإناث (تبلغ نسبة الإناث من إجمالي العاطلين 53% في المملكة العربية السعودية، و38% في دولة الكويت، حسب آخر الإحصاءات)، بالإضافة إلى أن أغلب العاطلين في دول المجلس يفتقدون المهارات اللازمة المطلوبة من قبل أسواق العمل، وكذلك توقعات الأجور المرتفعة التي تخفض من تناقض هؤلاء العاطلين بسوق العمل. ولا يعني ذلك عدم إمكانية تنقل العمالة بفعل قيام السوق المشتركة، وإنما يعني ذلك أن التنقل لن يكون جوهرياً.

ولا يعني ذلك، أيضاً، استبعاد إمكانية تنقل العمالة بفعل قيام السوق المشتركة، بل أن هذا التنقل سوف لن يكون جوهرياً، وسيقتصر على تنقل العمالة من الدول الأقل دخلاً إلى تلك الأكثر دخلاً: على سبيل المثال من دول كالمملكة العربية السعودية، وسلطنة عُمان إلى بقية دول المجلس.

وقد أشارت دراسة صادرة عن المؤسسة العامة للتقاعد السعودية أن حوالي (69%) من العمالة الخليجية (أو ما يعادل 13,337 فرد)، المستفيدين من توسعة نظام الضمان الاجتماعي ليشمل العاملين خارج دولهم، هم من السعوديين. كما أوضحت الدراسة بأن دولة الكويت هي الدولة المفضلة لدى السعوديين للعمل خارج المملكة (وبأعداد بلغت حوالي 12,661 سعودي عامل بدولة الكويت، يعمل حوالي 11% منهم في القطاع العام، والبقية في القطاع الخاص). كما أنه لا يعتقد بأن التفاوت في نظم الضمان الاجتماعي ستكون عائقاً أمام تنقل العاملين بين دول المجلس. فوفقاً للاتفاقيات المعنية فإن معدل مساهمة أي صاحب محل في ضمان عامل من دولة خليجية أخرى، يجب أن لا تزيد عن النسبة التي يدفعها عن العامل الخليجي من نفس دولة صاحب العمل. وفي حالة وجود تفاوت بين النسبتين فإنه لا بد أن يدفع الفرق من قبل العامل (Ibid.).

ثالثاً، أما في ما يخص بيئة الأعمال في الدول الخليجية للسوق المشتركة، فإنه لا بد من الإشارة هنا لأوضاع تنافسية هذه الدول كما وردت في تقرير التنافسية للمنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2009/2008، حيث تأتي دولة قطر في المرتبة (26)، تليها المملكة العربية السعودية في المرتبة (27)، ثم دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة (31)، ثم دولة الكويت المرتبة (35)، ثم مملكة البحرين المرتبة (37)، ثم سلطنة عُمان في المرتبة (38) (من مجموع 134 دولة، World Economic Forum Website). في حين يصنّف مؤشر سهولة ممارسة الأعمال دول مجلس التعاون، لعام 2009، المملكة العربية السعودية المرتبة (16)، يليها مملكة البحرين المرتبة (18)، ثم دولة قطر المرتبة (37)، ثم دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة (46)، ثم دولة الكويت المرتبة (52)، وأخيراً سلطنة عُمان المرتبة (57) (من مجموع 181 دولة) (Doing Business Website).

رابعاً، بقدر تعلق الأمر بهيكل الضريبة على الشركات في دول السوق الخليجية المشتركة، يلاحظ (Zaher, 2008) أن أعلى ضريبة هي في سلطنة عُمان (12%). في حين تفرض المملكة العربية السعودية (2.5%) على شكل ضريبة زكاة، يقابلها (2.5%) على شكل ضريبة لدعم العمالة المواطنة في دولة الكويت (تسري فقط على الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية). في حين لا تفرض مملكة البحرين، ودولة قطر، ودولة الإمارات العربية أية ضرائب على الشركات.

خامساً، يلاحظ في مجال اعتبارات حجم السوق وفتح الأسواق المصرفية بأنه وحسب توقعات بنك الكويت الوطني (Ibid.)، فإن هذه الاعتبارات تعتبر مهمة في نشاط تجارة التجزئة. لذلك فإن ذلك يوحي بأن الأحجام الصغيرة والمتوسطة لشركات تجارة التجزئة ستجد فرصاً في الدول الخليجية الكبيرة: المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات، إلا أنها ستواجه منافسة محلية قوية. وعليه فإن السوق الخليجية المشتركة ستدعم شركات الخدمات الكبيرة القادمة من الأسواق الصغيرة بهدف توسعة أعمالها في بقية دول مجلس التعاون. إلا أنه ليس من المؤكد أن تتمتع كافة الخدمات بحرية التنقل. ورغم السماح للبنوك الخليجية بالتواجد في بقية دول مجلس التعاون، إلا أن السماح لها بفتح فروع عديدة خارج دولها، أو سهولة الحصول على الترخيص، تظل محل تساؤل. ولعل أحد الأسباب وراء ذلك هو التواجد المكثف للنشاط المصرفي في دول المجلس، والدعوة الصريحة للبنوك المركزية الخليجية بتشجيع دمج البنوك. هذا مع العلم بأن عدد فروع البنوك الخليجية قد بلغ حتى عام 2006: (3) في الإمارات، و(6) في البحرين، و(4) في السعودية، و(1) في عُمان، و(2) في الكويت (موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربية).

سادساً، أما في مجال تعزيز السوق المشتركة في أسواق رأس المال، فقد شهدت الأسواق الخليجية نمواً مضطرباً منذ عام 2000، حيث قفزت قيمة الرسمة من 117 مليار دولار لنفس العام إلى 716 مليار في عام 2007. كذلك فقد تزايدت نسبة المواطنين المشاركين في هذه الأسواق، حيث قدرت نسبة السعوديين، (على سبيل المثال)، المتعاملين مع الأسواق حوالي (50%) من السكان في عام 2005. بالإضافة إلى زيادة الشركات المدرجة في الأسواق بحوالي (90%)، من (333) شركة إلى (631) شركة، للفترة 2000-2007. ووفقاً لتعديل المادة الخامسة من الاتفاقية الاقتصادية المعدلة في عام 2001 فقد تم الاتفاق على توحيد القوانين الاستثمارية والتنظيمية ذات العلاقة بالاستثمار. وقد شهدت الفترات الأخيرة تطورات إيجابية مهمة في المساهمات الخليجية المشتركة في أسواق رأس المال، خاصة من حيث مساهمة عرب خليجيين في الاكتتاب في شركات خليجية أخرى. فعلى سبيل المثال سجل حوالي (54) ألف مستثمر عُماني في سوق أبوظبي للأوراق المالية في بداية عام 2007 (يمثلون حوالي 7% من إجمالي المستثمرين المسجلين). كما فتحت مملكة البحرين منذ عام 1999 سوق رأس المال للشركات الخليجية (حوالي 54% من الشركات المسجلة تعود لمواطنين خليجيين غير بحرينيين). وعلى العموم، فقد شهدت أعداد الشركات المملوكة لخليجيين والمسجلة في أسواق رأس المال في الأسواق المحلية تطوراً ملموساً منذ عام 1985. حيث ارتفعت النسبة المئوية للشركات المسموح بتداول أسهمها لمواطني دول المجلس من (70%) في حالة البحرين في عام 1985 إلى (100%) في

عام 2005، ومن (3%) إلى (100%) في حالة الكويت، ومن (25%) إلى (95%) في حالة عُمان، ومن (7%) إلى (100%) في حالة المملكة العربية السعودية، ومن (43%) إلى (98%) في حالة الإمارات لنفس الفترة. ومن (10%) في عام 1995 إلى (88%) في عام 2005 في حالة قطر (Rutledge, 2009).

سابعاً، من المعايير الأخرى، في مجال الجهود المتعلقة بتقريب الهياكل الاقتصادية الخليجية خدمة لأهداف السوق الخليجية المشتركة، هي تلك الخاصة بالتزامن الاقتصادي Economic Synchronization بين دول المجلس. علماً بأن التزامن الاقتصادي يتحقق في حالة مواجهتهم لصدمات مماثلة، وفي حالة استجابتهم لهذه الصدمات بشكل مماثل أيضاً. فقد لاحظ (Darrat and Al-Shamsi, 2003) وجود اتجاهات مشتركة لخمس متغيرات اقتصادية في الأجل الطويل في دول المجلس: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومعدلات التضخم، والرصيد النقدي، والقاعدة النقدية، وأسعار الصرف. ورغم إمكانية اختلاف اتجاهات سلوك هذه المتغيرات في الأجل القصير، إلا أنها تقود للاتساق في الأجل الطويل. وقد أشار المؤلفان إلى أنه لا توجد عوائق اقتصادية أمام التكامل الخليجي، إلا أن المشكلة هي في العوامل الاجتماعية- السياسية. كما لاحظ (Kamar and Naceur, 2007)، من خلال اختبار المحددات الاقتصادية المشتركة لأسعار الصرف الحقيقية لدول المجلس، أن متغيرات العرض النقدي، ورصيد الموازنة، والاستهلاك الحكومي، ونسبة الواردات من الناتج المحلي الإجمالي، تتمتع بنفس التأثير على أسعار الصرف الحقيقية في دول المجلس. وتشير نتائج هذه الدراسة، أيضاً، إلى أنه رغم اتجاه سعر الصرف الحقيقي للاتقاء Convergence في الأجل الطويل، إلا أنه كان هناك تباين Divergence، بين دولة الإمارات وعُمان في عام 2005. وأن هناك حاجة ماسة لتنسيق السياسات وتجانسها خاصة لخدمة قيام الاتحاد النقدي، وأغراض التكامل الاقتصادي الخليجي الأخرى.

ثامناً، لا بد من الإشارة، أخيراً، إلى ضرورة اعتماد تجربة دول المجلس في التكامل على تعزيز مدخل التكامل القطاعي، وما يتضمنه من تعزيز قطاع الإنتاج المشترك، بدلاً من التركيز على المدخل التجاري التقليدي الذي أدى في حالة التكامل العربي إلى تواضع التجارة البينية (ونفس الشيء في حالة دول مجلس التعاون) بفعل تواضع، أو غياب السلع والخدمات المنتجة محلياً محل التبادل، وتعويض هذا النقص من خلال الاستيراد من بقية أنحاء العالم. وهو الأمر الذي انتبعت له التجربة الأوروبية منذ جذورها في عام 1951 من خلال إحلال السياسة القطاعية المشتركة لإنتاج الفحم والفولاذ (European Coal and Steel Community, ECSE) بين ستة دول (فرنسا، وإيطاليا، وألمانيا، وبلجيكا، وهولندا، ولوكسنبورغ).

تشير المعلومات المتوفرة على موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أن عدد المشروعات الخليجية المشتركة المتراكم، قد وصل إلى (1977) مشروع في نهاية عام 2005 وبإجمالي رأس مال يبلغ حوالي (13.337) مليار دولار، وأن نسبة هذه المشروعات المشتركة، تشكل حوالي ربع الاستثمارات الخليجية في دول المجلس (الهيئة العامة لتطوير مدينة الرياض، 2008). في حين يشير مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية (2002) بأن عدد المشروعات الخليجية المشتركة بلغ في عام 2001 حوالي (405) مشروع وبرأس مال وصل إلى (30) مليار دولار (وهو فارق كبير عن تقديرات موقع مجلس التعاون لعام 2002 البالغة 1013 مشروع وبرأس مال 5.006 مليار دولار). وتوزعت هذه المشروعات حسب معلومات مجلس التعاون للفترة 1999-2005، على كل من: دولة الإمارات العربية المتحدة: (801) مشروع، والمملكة العربية السعودية (269) مشروع، وسلطنة عُمان (491) مشروع، ومملكة البحرين (87) مشروع، ودولة قطر (329) مشروع، ودولة الكويت (0) مشروع. وتصدر القطاع التجاري قائمة المشروعات المشتركة (167 مشروع)، يليه الصناعي (88 مشروع)، ثم المقاولات (75 مشروع)، والخدمات (40 مشروع)، والمالي (30 مشروع)، وأخيراً الزراعي (5 مشروعات).

ثامناً: الإطار المؤسسي لمجلس التعاون

ولد مجلس التعاون في 25 مايو/ أيار من عام 1981 من عضوية الدول المشار إليها سابقاً، وبنظام أساسي يحدد إنشاء المجلس، والمقر، وتتجسد الأهداف في "تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها" وكذلك وضع أنظمة مماثلة من ضمنها الشؤون الاقتصادية والمالية. كما حدد النظام عضوية مجلس التعاون بالدول الست.

أما الهيكل التنظيمي فيشتمل على:

أولاً: المجلس الأعلى: أعلى سلطة ويتألف من رؤساء دول المجلس، ويحدد التوجهات السياسية، ويطلع على التقارير والتوجهات المرفوعة من الأجهزة التابعة، ويعين الأمين العام، ويصادق على ميزانية الأمانة العامة، كما يصادق على القواعد الإجرائية لهيئة تسوية المنازعات (التابعة له)، ويرشح أعضاءها، والتي تجتمع حسب كل حالة على حدة، وحسب طبيعة الخلاف. وتتخذ القرارات على أساس الإجماع في القضايا (الأساسية)، والأغلبية في القضايا (الإجرائية).

ثانياً: المجلس الوزاري: ويتكون من وزراء الخارجية أو من ترشحهم دولهم. ويقترح ويوصي بالسياسات والدراسات والمشاريع الهادفة إلى تنمية التعاون.

ثالثاً: الأمانة العامة ويرأسها الأمين العام المعين من المجلس الأعلى. وتتكون من إدارات: مكتب الأمين العام، والشؤون السياسية والشؤون الاقتصادية، والشؤون العسكرية، والموارد البشرية والبيئية، والشؤون القانونية والشؤون المالية والإدارية، ومركز المعلومات، وممثلة مجلس التعاون لدى الاتحاد الأوروبي في بروكسل، والمكتب الفني للاتصالات في مملكة البحرين.

وفي إطار التقارب الاقتصادي بين دول المجلس، فقد تم إقرار عدد من الوثائق، منها:

- أهداف وسياسات خطط التنمية
- السياسة الزراعية المشتركة المعدلة.
- الإستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية.
- التنسيق المستمر في مجال سياسات دول المجلس النفطية والتسويقية.

كما أقر مجلس وزراء التخطيط والتنمية لدول المجلس وثيقتين هما:

- الإطار العام للإستراتيجية السكانية.
- إستراتيجية التنمية الشاملة 2000 – 2025.
- وأنشأت دول المجلس عدداً من المؤسسات المشتركة:

- مؤسسة الخليج للاستثمار (تشارك في 18 مشروع إنتاجي).
- هيئة المواصفات والمقاييس (تم اعتماد 574 مواصفة خليجية).
- المكتب الفني للاتصالات.
- مكتب وطني للتحكم بالكيمائيات السامة.
- مركز تحكيم تجاري.
- مكتب براءات الاختراع.

بالإضافة إلى جهود توحيد الإجراءات والأنظمة التي شملت (41) مجالاً مثل توحيد نماذج الجمارك، ونظم مزاولة الوكالات التجارية، والسجل التجاري، الخ.

رابعاً: الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى: تتكون من ثلاثين عضو (5 أعضاء من كل دولة) تختص بما يحال إليها من قضايا من المجلس الأعلى.

وللوقوف على وجهة نظر تقييمية للإطار المؤسسي لأجهزة اتخاذ القرار على مستوى مجلس التعاون، فإنه من المهم الإطلاع، ولو بشكل ملخص، على الإطار المناظر لتجربة ناجحة وهي تجربة الاتحاد الأوروبي (المعلومات مجمعة من Europa Website). حيث يتألف هذا الاتحاد، مؤسساً من الأجهزة الرئيسية التالية:

- البرلمان الأوروبي (الجهة التشريعية المنتخبة، حيث ينتخب 262 عضو كل خمس سنوات).
- المجلس الأوروبي European Council (الجهاز السياسي): تهتم بالسياسات الوطنية واتساقها.
- المفوضية الأوروبية European Commission (اللجنة التنفيذية): تهتم بالسياسات المشتركة: زراعية، تجارية، .. وفرض تنفيذ الاتفاقيات الموقعة مثل قواعد المنافسة العادلة، تنظيم الدعم....)
- محكمة العدل الأوروبية European Court of Justice (الجهاز القضائي).
بالإضافة إلى ذلك، فإن هناك أجهزة استشارية ومتخصصة مثل:
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية European Economic and Social Committee
- لجنة الأقاليم Committee of the Regions
- بنك الاستثمار الأوروبي European Investment Bank
- البنك المركزي الأوروبي European Central Bank

ولقد ساهمت هذه المؤسسات في ترجمة الهدف الرئيسي لمعاهدة روما عام 1965 (التي انبثقت عنها الجماعة الأوروبية (EC) Economic Communist، وهو حرية تنقل السلع، والخدمات، والعمل، ورأس المال. وقد تم ذلك من خلال العمل في ظل سياسة تجارية خارجية مشتركة. ولعل أهم ما يميز العمل المؤسسي الأوروبي هو أن القانون الأوروبي European Law له تأثير مباشر، من خلال المؤسسات ما فوق الوطنية Supra-National المشار إليه. فإذا ما تمت الموافقة على تعليمات الأمانة العامة من قبل المجلس الأوروبي، والبرلمان الأوروبي، فتتخذ عندها صفة القانون الملزم للتنفيذ إقليمياً. والأهم من ذلك، هو أن هذه التعليمات (القوانين بعد إقرارها من البرلمان) لها أولوية التنفيذ على القوانين المحلية.

وقد لعبت هذه المؤسسات دوراً مهماً في تعزيز السياسة التجارية المشتركة مثل حرص الحماية الأوروبية منذ تأسيسها في الخمسينات من القرن الماضي على تخصيص نسبة مئوية معينة من

صادراتها إلى دول الجماعة. كما ساهمت في إعادة توزيع الدخل والموارد بين الدول الأعضاء، من خلال آليات تعويضية، أهمها: الاستثناء من التحرير التجاري لفترة، وطول فترة التحول، والتحويلات المالية البنينة، والقروض الميسرة من بنك الاستثمار الأوروبي.

كما اعتمدت السياسة الاقتصادية المشتركة على آليتين تعملان في وقت واحد: إدارة الإنتاج، وتعزيز التجارة. أي أن كل إجراء يرتبط بإزالة القيود التجارية لا بد وأن يصاحب بشروط إنتاج محلية معينة. فإزالة القيود تحتاج إلى سياسات مشتركة للضرائب، والأجور، والأسعار، والعمالة (سياسات "تقارب" اقتصادي)، وإلا فإن بعض الدول ستضطر إلى فرض سياسات حمائية أخرى.

وعند التطرق لتجربة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإنه يلاحظ على سبيل المثال غياب محكمة العدل الإقليمية. وكما أشرنا سابقاً بأن هناك، بدلاً من ذلك، هيئة غير دائمة لتسوية المنازعات، بحيث تجتمع حسب طلب المجلس الأعلى، ولا تمتلك سلطة اتخاذ قرار ملزم.

كما يلاحظ أيضاً أن مرجعية الموافقة على القرارات إقليمياً هي القوانين المحلية (Kooper، 2004)، وبالتالي فإن هناك حاجة لتفعيل القرارات والقوانين ما فوق الوطنية على حساب ما يقابلها من قرارات. ولما كانت قضية "تقريب" السياسات الاقتصادية تعتبر أمراً مهماً لتنفيذ الاتحاد النقدي، والتكامل الاقتصادي لاحقاً، فإن إيجاد الآلية المؤسسية، ذات الصلاحيات الملزمة، يعتبر أمراً مهماً لتحقيق مثل هذا التقريب. فكما تمت الإشارة سابقاً، في حالة المجموعة الأوروبية، فإن الأمانة العامة تقوم بمهمة الاهتمام بالسياسات المشتركة وفرض تنفيذها. أما في حالة دول المجلس فإن هناك حاجة ملحة لإيجاد آلية مؤسسية تتابع تطور سلوك المتغيرات الاقتصادية سنوياً (كأن تكون إدارة الشؤون الاقتصادية التابعة للأمانة العامة)، بالشكل الذي يترتب عليه تنفيذ توصيات هذه الآلية المؤسسية.

فعلى سبيل المثال، تحتاج دول المجلس لقرارات مشتركة عديدة في مجال التقريب مثل (فاسونو وإقبال، 2003): إيجاد مدونة لقواعد السلوك في مجال السياسة المالية، وتحديد سياسات سعر صرف مشتركة، وإنشاء مؤسسات لدعم الاتحاد النقدي، مثل بنك مركزي مشترك، ووضع معايير لجودة البيانات. وللتنفيذ السهل واليسير لمثل هذه المتطلبات، وغيرها، فإنه لا بد من تقليل الاعتماد على المرجعيات الاقتصادية المحلية واستبدالها بمرجعيات اقتصادية إقليمية (فوق الوطنية)، ذات قرارات ملزمة التنفيذ. وللإشارة، وللتفاوت المؤسسي في هياكل جمع المعلومات والبيانات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يوضح الجدول رقم (9) بالملاحق مدى تفاوت الأجهزة المسؤولة عن جمع بيانات الحسابات القومية، والأرقام القياسية، والتجارة الخارجية، والإحصاءات المالية، والعمل، والسكان والإسكان، والصحة، والتعليم، والمؤشرات الاقتصادية، الأمر الذي يحتاج إلى مؤسسة ما فوق الوطنية للتعامل مع جمع البيانات وتوحيد معاييرها على المستوى الخليجي العربي.

الخلاصة، هناك حاجة لجهود مكثفة للاستفادة من التجربة الأوروبية، سواء على المستوى الخليجي أو العربي على حدٍ سواء، لخلق الفجوات المشار إليها أدناه:

التجربة الخليجية العربية	التجربة الأوروبية
لا يوجد مقابل.	البرلمان: جهة تشريعية.
المجلس الأعلى.	المجلس الأوروبي: الجهاز السياسي.
لا يوجد مقابل: يترك التنفيذ للجان وزارية متخصصة.	المفوضية الأوروبية: الجهاز التنفيذي.
لا يوجد مقابل.	محكمة العدل الأوروبية.
لا يوجد مقابل.	بنك استثمار أوروبي: تمويل إقليمي.
لا يوجد مقابل.	بنك مركزي أوروبي.
لا يوجد مقابل.	توحيد المفاهيم الإحصائية وجمع البيانات: يوروستات.
لا تجبّ سلطات مؤسسات مجلس التعاون القوانين المحلية.	الأهم: تمتع المؤسسات الإقليمية الأوروبية بسلطات ما فوق الوطنية.

تاسعاً: أهم الاستنتاجات

أولاً، تبقى مساهمة قيم المتغيرات الاقتصادية الكلية لدول المجلس متواضعة عند نسبتها إلى القيم الدولية، سواء في مجال النواتج المحلية الإجمالية، أو الصادرات، أو الواردات، أو الاستثمارات الأجنبية. لذا فإن التكتل على شكل سوق مشتركة قد لا يؤثر على الأداء الاقتصادي الدولي، بقدر تعلق الأمر بهذه المتغيرات.

ثانياً، إن إنشاء سوق وما يستتبعها من حرية انتقال عوامل الإنتاج سيقترص على حوالي ثلث قوة العمل الحالية (الوطنية)، ولا يمتد لبقية الثلثين منها، مع اتجاهات قوية لتدفق الشباب من دول فائض العمالة الخليجية إلى دول الندرة النسبية. مع عدم توقع أن يكون اختلاف نظم التقاعد عاملاً معوقاً لانتقال العمالة الخليجية، لتحمل العامل فوارق المساهمات في أقساط التقاعد.

ثالثاً، في ظل الدعوة لدمج البنوك محلياً، والتواجد المصري المكثف في دول المجلس، فقد لا تشجع هذه الظروف السماح لمزيد من فتح الفروع المصرفية الخليجية في دول المجلس. مع ملاحظة التطور السريع في درجة نفاذ المساهمين الخليجيين في أسواق رأس المال الخليجية في دول المجلس. الأمر الذي يعتبر خطوة طيبة ومشجعة لتوسيع قاعدة الملكية للشركات المسجلة خليجياً.

رابعاً، لازالت هناك حاجة ماسة للمزيد من توحيد وتجانس السياسات لدول المجلس خدمة لاعتبارات التزامن الاقتصادي، وما لذلك من أثر لتسهيل قيام السوق المشتركة، والاتحاد النقدي،

والوحدة الاقتصادية لاحقاً. الأمر الذي يحتاج لجهود مكثفة سواء في مجال السياسات المالية، والنقدية، والتجارية، وغيرها من السياسات.

خامساً، هناك حاجة ملحة لتوحيد المناهج الإحصائية لإصدار البيانات، وطرق العرض، لما لذلك من تأثير على توحيد أسس قواعد البيانات المستخدمة في آليات اتخاذ القرارات، على مستوى الشركات، أو القطاعات على المستوى الكلي.

سادساً، رغم تنامي المشروعات المشتركة، إلا أنها يجب أن تعتبر الأساس لأي جهد اقتصادي مشترك خليجياً (ويسري ذلك عربياً أيضاً). وما يترتب على ذلك من تنسيق خليجي في مجال السياسات القطاعية الزراعية والصناعية والخدمية. وهو الشرط الضروري، وغير الكافي، لتعزيز التجارة البينية المتواضعة حالياً.

سابعاً، ويبقى الشرط الرئيسي المتمثل في تفعيل المؤسسات ما فوق الوطنية، بحيث تتمتع بسلطة تنفيذية وتشريعية أعلى من المؤسسات الوطنية، سواء سياسياً، أو تنفيذياً، أو تشريعياً.

عاشراً: ملخص المناقشات

تطرقت المناقشات إلى العديد من الملاحظات. فقد أشارت بعض الملاحظات إلى كيفية امتلاك دول المجلس إلى هذا الاحتياطي الضخم من النفط، والغاز، مع استمرار عدم تأثير التكتل الخليجي العربي على الأداء الاقتصادي الدولي. وكانت الإجابة بأن هذا الاحتياطي لم يساهم في تحويل دول التكتل من دول آخذة للسعر إلى دول محددة له. وبالتالي فإنها تظل دولاً صغيرة وفقاً للتعريف الاقتصادي للدولة الصغيرة. كما أشارت ملاحظة ثانية إلى عدم جدوى القدرة على التنوع محلياً من خلال تشييط القطاعات الصناعية التحويلية مثلاً. وكانت الإجابة بأن التنوع محلياً لا يقتصر على تشييط هذه الصناعات فقط بل يمتد إلى الأنشطة الأخرى، مثل الخدمات المالية، وخدمات النقل، والسياحة، وغيرها. بالإضافة إلى أن التنوع يمكن أن يمتد إلى تنوع استثمارات الصناديق السيادية، وكذلك التنوع الجغرافي للتكتلات الإقليمية مثل توقيع الاتفاقيات الثنائية بين تكتل مجلس التعاون مع الدول المصنّعة حديثاً مثل الصين، والهند، وكوريا، وغيرها.

كما تطرّق النقاش إلى نقطة ثالثة حول مدى اعتبار التكتل الاقتصادي الخليجي عائقاً أمام التكتل الاقتصادي العربي. وكانت الإجابة هي أن مثل هذا التكتل قد لا يعتبر عائقاً بديل أن الاتحاد الأوروبي بدأ بتكتل ستة دول (تكتل الفحم والفولاذ) ثم اتسع ليشمل (28) دولة حالياً. كما أن العمل على ضمان آلية تعويضية للدول الأقل نمواً تضمن انخراط جميع الدول دون مشاكل جوهرية، وهو الدور

المفترض أن يناط بينك استثمار إقليمي. بالإضافة إلى ذلك، فإن النكتل الخليجي يعتبر عنصراً فعلاً في تكتل عربي آخر وهو منطقة التجارة العربية الكبرى.

كما تمت الإشارة إلى نقطة رابعة تتعلق بصعوبة الوثوق بأرقام عمر الاحتياطي النفطي، والمبالغة في أعمار بعض الاحتياطيات. وكانت الإجابة هي أن هذه الأرقام تأشيرية وترتبط ارتباطاً قوياً بمدى صحة الأرقام الخاصة بالاحتياطي المؤكد، أولاً، وتغير هذه الأرقام من فترة لأخرى، ثانياً، وتغير معدلات الإنتاج، ثالثاً. وبالتالي فإن التعامل معها يجب أن يكون بحذر.

وأخيراً أشارت المناقشات إلى تهمين الجهود المبذولة لإنجاز السوق الخليجية المشتركة، والحاجة إلى تنسيق المزيد من السياسات والقوانين لضمان التنفيذ الكامل لمتطلبات السوق المعلنة، وتمهيد الطريق لتوحيد السياسات اللازمة لإعلان الاتحاد النقدي، آخذين بنظر الاعتبار بأن تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية تعتبر من أنجح التجارب المعاصرة عربياً من حيث الانتقال التدريجي لمراحل التكامل، والالتزام بتنفيذ العديد من القرارات اللازمة للوصول إلى مرحلة الوحدة الاقتصادية الخليجية.

الهوامش

(1) عند تعرض الاقتصاد لصدمة خارجية موجبة، زيادة في أسعار النفط المفاجئة مثلاً، ترتفع قيمة العملة المحلية (انخفاض سعر الصرف الحقيقي). الأمر الذي يؤدي إلى إعادة تخصيص الموارد من القطاعات القابلة للتجارة Tradables لصالح السلع المحلية غير القابلة للتجارة Non-Tradables.

(2) احتسبت قيمة هذا المؤشر للدولة j (H_j) بالصياغة التالية:

$$H_j = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^n (x_i/X)^2} - \sqrt{1/n}}{1 - \sqrt{1/n}}$$

حيث:

x_i = قيمة الصادرات للمنتج i

$$\sum_{i=1}^n x_i = X$$

n = عدد المنتجات عند الحدّ الثالث من تصنيف SITC للتجارة الخارجية، الإصدار الثالث.

وباستخدام البيانات الواردة في UNCTAD, 2004

المراجع العربية

- الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، 1981، الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،
<<http://library.gcc.gs.org/1981book-b.htm>>
- الأمانة العامة، 2003، موجز إنجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الطبعة الخامسة.
<http://library.gcc.sg.org/arabic/gcc01pic.htm>
- الشؤون الاقتصادية، 2003، الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إدارة الاتحاد
الجمركي. <http://library.gcc.sg.org/arabic/customs2003.htm>
- فاسونو، وإقبال، 2003، دول مجلس التعاون الخليجي من الاعتماد على النفط إلى تنويع النشاط
الاقتصادي، صندوق النقد الدولي، واشنطن.
- الهيئة العامة لتطوير مدينة الرياض، 2008، المشروعات الخليجية المشتركة (موقع الهيئة).
- الصندوق العربي للإئماء الاقتصادي والاجتماعي، وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،
2004.

المراجع الأجنبية

- Al-Mansouri, A., and C. Dziobek, 2006. Providing Official Statistics for the Common Market and Monetary Union in the GCC: A Case for “Gulf State”, International Fund (IMF), WP/06/38.
- British Petroleum (BP), Statistical Review of World Energy, <www.bp.com>
- Central Bank of Kuwait (CBK), 2008, Quarterly Bulletin, July – September.
- Crawford, J., and R. Fiorentino, 2007, The Changing Landscape of Regional Trade Agreements: 2006 Update, Discussion paper No. 12, World Trade Organization.
http://www.wto.org/english/res_e/discussion_papres12a_e.pdf
- Darrat, A., and F. Al-Shamsi, 2003, on the Path of Integration in the Gulf Region, Paper presented at ERF’s 10th Annual Conference , Morocco, Dec. 16-18.
- Doing Business Website, <www.doingbusiness.com>
- Europa Web site, Stability and Growth Pact and Economic Policy Coordination,

Activities in the European Union: Economic and Monetary Affairs <<http://europa.eu.int/scadplus/leg/en/501040.htm>>

Fasano, U., and Q. Wang, 2001, Fiscal Expenditure Policy and Non-oil Economic Growth: Evidence from GCC Countries, International Monetary Fund Working Paper No. WP/01/195, Washington D.C., PP. 1-20.

International Monetary Fund (IMF), 2005, Kuwait: Selected Issues and Statistical Appendix, IMF Country Report No. 05/234, July.

International Monetary Fund (IMF), 2008, The GCC Monetary Union: Choice of Exchange Rate Regime, August, 28.

International Monetary Fund, 1996, Policy Challenges in the Gulf Cooperation Council Countries, Middle East Department, May.<http://www.imf.org/external/ft/policy/contents.htm>

International Monetary Fund, 2005, Direction of Trade Statistics Yearbook (CD), April, Washington D.C.

Kamar, B., and B. Naceur, 2007, GCC Monetary Union and the Degree of Macroeconomic Policy Coordination, IMF Working Paper 249, October.

Kooper, S., 2004, Economic Analysis and Evaluation of the Gulf Cooperation Council (GCC), 2nd Edition, Peter Lang, Germany.

Looney, R., 2003, Economic Integration in the Gulf Region: Does the Future Hold More Promise than the Past? Strategic Insights, vol. 2, Issue 3, Center for Contemporary Conflict, March, PP. 1-8.

Office of the United States Trade Representative Website <www.ustr.gov>

Rutledge, E., 2009, Monetary Union in the Gulf: Prospects for Single Currency in the Arabian Peninsula, Rutledge, London & New York.

The Commonwealth of Australia, 2005, Expanding Australia's Trade and Investment Relations with the Gulf States, Canberra, February, PP. 1-123.<http://www.aph.gov.au/house/committee/jfadt/gulfstates/report/fullreport.pdf>

The World Bank, World Development Indicators (WDI) website.

UNCTAD, FDI database.

UNCTAD, FDI online.

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD, website).

United Nations, Comtrade website.

World Economic Forum (WEF), 2008-2009, The Global Competitiveness Report, Geneva.

World Economic Forum, 2004, Global Competitiveness Report, 2003-2004, Geneva.

World Economic Forum, 2008, Global Competitiveness Report, 2008/2009, Geneva.

World Intellectual Property Organization (WIPO), Statistics of Patents <<http://www.wipo.int/ipstats/en/statistics/patents>>

World Trade Organization (WTO), Regional Trade Agreements Information System (RTA-IS), WTO Website.

Zaher, M., 2008, GCC Common Market: Crucial Step to Capture Gains from Integration, GCC Research Notes, National Bank of Kuwait, 15 October.

الملحق

جدول رقم (1) تطور المساهمات القطاعية للنتائج المحلي الإجمالي

في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

2007-1998

القطاعات	1998 مليون دولار	%	2007 مليون دولار	%
الإنتاج السلعي:	118.434	52.0	519.249	66.0
قطاعات استخراجية	61.801	52.1	374.556	72.1
صناعات تحويلية	24.052	20.4	78.103	15.0
زراعة وصيد	11.421	9.6	15.660	3.0
تشديد وبناء	19.423	16.4	41.514	8.0
كهرباء وماء	1.737	1.5	9.416	1.9
الخدمات الإنتاجية:	51.244	22.4	127.164	16.0
التجارة والفنادق والمطاعم	22.486	43.8	58.457	46.0
النقل والتخزين والمواصلات	16.310	32.0	37.764	29.6
التمويل والتأمين والبنوك	12.448	24.2	30.943	24.4
الخدمات الاجتماعية:	58.428	25.6	146.144	18.0
إسكان ومرافق	8.469	14.5	42.352	29.0
خدمات حكومية	37.353	64.0	84.753	58.0
خدمات أخرى	12.606	21.5	19.039	13.0

المصدر: محتسبة من: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وآخرون، 2008، 2000.

جدول رقم (2) تطور المساهمات القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي (%)

2006-1980

الكويت		قطر		عمان		السعودية		البحرين		الإمارات		
2006	1980	2006	1980	2006	1980	2006	1980	2006	1980	2006	1980	
0.3	0.2	0.2	0.5	1.5	2.5	3.0	1.0	0.4	1.1	0.2	0.8	زراعة، صيد، غابات
55.9	65.6	57.3	67.2	48.0	62.1	5037	30.5	26.5	66.1	37.2	64.4	استخراج
5.4	5.5	7.7	3.3	10.4	0.8	9.4	14.7	12.4	4.0	12.2	3.8	تحويلية
1.8	3.6	5.8	5.4	2.6	5.7	4.4	6.9	4.8	9.8	7.5	9.0	تشبيد
1.2	-1.0	1.6	0.2	1.0	0.8	0.9	0.8	0.8	0.1	1.6	1.2	كهرباء، ماء، غاز
64.6	73.9	72.6	76.6	63.5	71.9	68.4	53.9	44.9	81.1	60.5	79.2	إجمالي القطاعات الإنتاجية
4.2	7.7	4.6	4.5	11.6	9.1	5.2	11.5	13.0	4.3	12.0	8.3	تجاري، مطاعم، فنادق
6.5	2.3	3.5	1.4	6.1	1.9	3.1	7.9	6.0	3.5	6.3	3.4	نقل، مواصلات، تخزين
6.5	6.8	2.1	6.1	1.0	0.5	2.7	9.9	11.9	1.2	4.3	4.3	تمويل، تأمين، مصارف
17.2	16.8	10.2	12.0	18.7	11.5	11.0	29.3	30.9	9.0	22.6	16.0	إجمالي الخدمات الإنتاجية
5.3	-	5.5	-	2.6	5.2	3.9	4.7	7.8	2.4	7.6	-	إسكان، مرافق
10.3	-	9.3	-	6.7	9.4	13.6	9.7	11.8	5.8	6.4	5.5	خدمات حكومية
2.0	8.5	1.3	11.4	7.8	1.6	2.3	2.4	3.5	1.1	1.8	0.9	أخرى
17.6	8.5	16.1	11.4	17.0	16.2	19.8	16.8	23.1	9.3	15.9	6.4	إجمالي الخدمات الاجتماعية
99.4	100.0	98.9	100.0	99.2	99.6	99.2	100.0	98.9	99.4	99.0	98.4	الناتج بسعر التكلفة
0.6	0.8	1.1	-	0.8	0.4	0.8	0.0	1.1	0.6	1.0	-1.6	صافي الضرائب غير المباشرة
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	الناتج بسعر المشتريين

المصدر: محسوبة من: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وآخرون، 2008.

جدول رقم (3) نسبة قوة العمل الخليجية إلى إجمالي قوة العمل في

دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

2006-1995

الكويت	قطر	عُمان	السعودية	الإمارات	البحرين	
1.63	*0.18	-	-	-	0.24	1995
1.68	*0.14	-	0	-	0.17	2000
1.65	*0.13	0	0	-	0.16	2001
1.61	*0.13	0	0	-	0.15	2002
1.52	*0.17	0	0	-	0.15	2003
1.47	0.30	0	0	-	0.16	2004
1.60	*0.22	0	0	-	0.16	2005
1.60	*0.23	0	0	-	0.17	2006

- = غير متوفر ، 0 = مقارب للصفر.

* = العاملون في القطاع الحكومي فقط.

المصدر: محتسبة من الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2008.

.WDI Website

جدول رقم (4) التكتلات الاقتصادية الحالية

اسم التكتل التجاري	عدد السكان	الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي) 2007	نصيب الفرد من الناتج	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	الدول الأعضاء
اتحاد نقدي واقتصادي					
Economic and Monetary Community of Central Africa (CEMAC) الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا	39.278.645	58.519.380.755	1.490	14.15%	(6 دول) الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، جمهورية الكونغو، غينيا الاستوائية، الغابون
Economic and Monetary Union of the European Union (EMU) الاتحاد الاقتصادي والنقدي للاتحاد الأوروبي	324.879.195	12.225.304.229.686	37.630	14.41%	(16 دولة) النمسا، بلجيكا، قبرص، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، أيرلندا، إيطاليا، لوكسمبورج، مالطا، هولندا، البرتغال، سلوفاكيا، سلوفينيا، أسبانيا
Organization of Eastern Caribbean States (OECS) منظمة دول الكاريبي الشرقية	593.905	3.998.281.731	6.732	6.54%	(6 دول) أنتيغوا وبربودا، دومينيكا، جرينادا، سانت كيتس، ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت والجرينادينز
OII	504.476	14.165.953.200	28.081	15.51%	(3 دول) بولينيزيا الفرنسية، كاليدونيا الجديدة، جزر واليس وفوتونا
The Western African Economic and Monetary Union (UEMOA) الاتحاد الاقتصادي والشمالي أفريقيا	90.299.945	58.453.871.283	647	15.99%	(8 دول) بنين، بوركينا فاسو، كوت ديفوار، غينيا بيساو، مالي النيجر، السنغال، توجو

يتبع.....

الدول الأعضاء	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الناتج	الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي) 2007	عدد السكان	اسم التكتل التجاري
أسواق مشتركة					
(5 دول) كوستاريكا، السلفادور، جواتيمالا، هندوراس، نيكاراجوا	12.05%	2.614	97.718.800.794	37.388.063	Central American Economic Integration System (CACM) منطقة التكامل لوسط أمريكا
(4 دول) بوليفيا، كولومبيا، الإكوادور، بيرو	18.81%	3.448	334.172.968.648	96.924.486	Andean Community (CAN) جماعة الأنديين
(12 دولة) 6 منها أعضاء في منظمة دول شرق الكاريبي باربادوس، بليز، غيانا، جامايكا، سورينام، ترينيداد وتوباغو	10.98%	6.850	43.967.600.765	6.418.417	Caribbean Community (CCCM) جماعة الكاريبي
(30 دولة) 27 منها عضو في الاتحاد الأوروبي، أيسلندا، ليختنشتاين، النرويج	15.16%	34.400	17.186.876.431.709	499.620.521	European Economic Area (EEA) المنطقة الاقتصادية الأوروبية
اتحادات نقدية					
(5 دول) بوروندي، كينيا، رواندا، تنزانيا، أوغندا	22.98%	483	61.345.180.041	127.107.838	East African Community (EAC) جماعة شرق أفريقيا
(6 دول) روسيا البيضاء، كازاخستان، قيرغيزستان، روسيا، طاجيكستان، أوزبكستان	30.17%	7.077	1.465.256.182.498	207.033.990	Eurasian Economic Community (EAEC) الجماعة الاقتصادية الأوروبية - الآسيوية

يتبع.....

الدول الأعضاء	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الناتج	الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي) 2007	عدد السكان	اسم التكتل التجاري
(33 دول) 30 منها الأعضاء في الوكالة الأوروبية للبيئة، أندورا، سان مارينو، تركيا	15.31%	30.768	17.679.376.474.719	574.602.745	European Union Customers Union (EUCU) الاتحاد الجمركي الأوروبي
(6 دول) البحرين، الكويت، عمان، قطر، السعودية، الإمارات	10.79%	22.200	802.641.302.477	36.154.528	Gulf Cooperation Council (GCC) مجلس التعاون لدول الخليج العربية
(5 دول) الأرجنتين، البرازيل، باراجواي، أوروغواي، فنزويلا	10.14%	5.490	305.692.671.540	55.681.675	Southern Common Market (MERCOSUR) السوق المشتركة الجنوبية
(5 دول) بتسوانا، ليسوتو، ناميبيا، جنوب إفريقيا، سوازيلاند	23.24%	6.885	1.848.337.158.281	268.445.656	Southern African Customers Union (SACU) الاتحاد الجمركي لجنوب أفريقيا
مناطق تجارة حرة					
(15 دولة) 10 منها أعضاء في الاسيان، أستراليا، الصين (هونغ كونج)، (ماكاو). اليابان، نيوزيلندا، كوريا الجنوبية	10.84%	5.429	11.323.947.181.804	2.085.858.841	New Zealand and Australia Closer Economic Relation Trade Agreement – Association of Southern Asian Nations + China. Japan and S. Korea (AANZFTA-ASEAN+3) اتفاقية العلاقات الاقتصادية والتجارية الوثيقة ما بين أستراليا ونيوزيلندا

يتبع.....

الدول الأعضاء	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الناتج	الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي) 2007	عدد السكان	اسم التكتل التجاري
(12 دولة) 4 منها جماعة الأندين، 5 منها أعضاء في السوق المشتركة، شيلي، كوبا، المكسيك	16.61%	6.587	3.292.088.771.480	499.807.662	Latin American Integration Association (ALADI) اتحاد التكامل لأمريكا اللاتينية
(26 دولة) 5 منها أعضاء مجموعة شرق أفريقيا، 5 منها أعضاء في الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي، أنجولا، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديموقراطية، جيبوتي، مصر، اريتريا، إثيوبيا، ليبيا، مدغشقر، مالاوي، موريشيوس، موزامبيق سيشيل، السودان، زامبيا، زيمبابوي	14.98%	1.336	739.927.625.273	553.915.405	African Free Trade Zone (AFTZ) منطقة التجارة الحرة الأفريقية
(6 دولة) بنجلاديش، الصين (هونج كونج) (ماكاو)، الهند، لاوس سريلانكا، كوريا الجنوبية	19.72%	2.147	5.828.692.637.764	2.714.464.027	Asian-Pacific Trade Agreement (APTA) اتفاقية التجارة الباسفكية- الآسيوية

يتبع.....

الدول الأعضاء	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الناتج	الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي) 2007	عدد السكان	اسم التكتل التجاري
(67 دولة) 12 منها أعضاء في جماعة الكاريبي، 33 منها أعضاء الاتحاد الجمركي الأوروبي، 3 منها أعضاء في مكتب عمليات التفتيش والتحقيق، أنجويلا، أروبا، الباهاما إقليم أنتاركتيكا البريطاني، المحيط الهندي البريطاني، جزر فيرجن البريطانية، جزر الكايمان، جمهورية الدومينيكان، جزر فوكلاند، الجنوب الفرنسي والأراضي الأنتركتيكية، جرينلاند، مايوت، مونتسرات، هولندا جزر بيتكارين، سانت هيلينا، ساوث جورجيا وساوث، سانديويتش، سانت بيير وميكولون، جزر، تركس وكايكوس	15.29%	30.060	17.798.283.524.961	592.083.950	Caribbean Community-European Union Customers Union – Special Member State Territories and the European Union (CARFORUM-EUCU-OCTs) الجماعة الكاريبية- الاتحاد الجمركي الأوروبي- الاتحاد الأوروبي والمقاطعات التابعة للدول الأعضاء بالاتحاد
(8 دول) ألبانيا، البوسنة والهرسك، كرواتيا، كوسوفو، مقدونيا، مولدافيا، الجبل الأسود، صربيا	22.80%	4.841	135.404.501.031	27.968.711	Central European Free Trade Agreement (CEFTA) اتفاقية المنطقة الحرة لوسط أوروبا

يتبع.....

اسم التكتل التجاري	عدد السكان	الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي) 2007	نصيب الفرد من الناتج	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	الدول الأعضاء
Commonwealth of Independent States Free Trade Area (CISFTA) منطقة التجارة الحرة لكومنولث الدول المستقلة	272.897.834	1.661.429.920.721	6.088	30.62%	(11 دولة) 6 منها أعضاء في المجموعة الاقتصادية لشركي آسيا، أرمينيا، أذربيجان، جورجيا، أوكرانيا، مولدافيا
Dominican Republic – Central American Free Trade Agreement – United State (DR-CAFTA-US) جمهورية الدومينيكان – اتفاقية منطقة التجارة الحرة لوسط أمريكا – الولايات المتحدة	356.964.477	14.008.686.684.089	39.244	4.97%	(7 دول) 5 منها أعضاء في منطقة التكامل لوسط أمريكا، جمهورية الدومينيكان، الولايات المتحدة الأمريكية (بورتوريكو)
Economic Community of West African States (ECOWAS) الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا	283.096.250	255.784.634.128	904	18.42%	(15 دولة) 8 منها أعضاء في الاتحاد النقدي والاقتصادي لشرق أفريقيا، الرأس الأخضر، غامبيا، غانا، غينيا، ليبيريا، نيجيريا سيراليون
European Free Trade Association – Southern African Customers Union (EFTA-SACU) الشراكة التجارية الحرة الأوروبية – الاتحاد الجمركي لجنوب أفريقيا	68.199.991	1.139.385.636.888	16.707	11.54%	(9 دول) 4 منها أعضاء في الشراكة التجارية الحرة الأوروبية، 5 منها أعضاء في الاتحاد الجمركي لجنوب أفريقيا

يتبع.....

اسم التكتل التجاري	عدد السكان	الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي) 2007	نصيب الفرد من الناتج	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	الدول الأعضاء
North American Free Trade Agreement (NAFTA) اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا	449.227.672	16.189.097.801.318	36.038	5.56%	(3 دول) كندا، المكسيك، الولايات المتحدة الأمريكية (بورتوريكو)
Free Trade Partnership Agreement between Brunei, Chile, New Zealand and Singapore (P4) اتفاقية الشراكة للدول الأربعة: بروناي، وشيلي، ونيوزيلندا، وسنغافورة	25.639.622	468.101.167.294	18.257	16.50%	(4 دول) بروناي، شيلي، نيوزيلندا، سنغافورة
South Asian Association for Regional Cooperation (SAARC) الشراكة الآسيوية الجنوبية للتعاون الإقليمي	1.567.187.373	1.428.392.756.312	911	22.85%	(8 دول) أفغانستان، بنجلاديش، بوتان، الهند، جزر المالديف، نيبال، باكستان، سريلانكا
South Specific Regional Trade and Economic Cooperation Agreement (SPARTECA) اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي الأوروبي لإقليم جنوب الباسيفيك	35.079.659	1.102.745.750.172	31.435	20.05%	(21 دولة) 3 أعضاء في مكتب عمليات التفتيش والتحقيق، 12 أعضاء في الاتفاقية التجارية لدول الجزر الباسيفيكية، أستراليا، جزر مارشال، نيوزيلندا، بالاو، تيمور الشرقية، توكلو

جدول رقم (5) حصة التجارة البينية:
مجلس التعاون، والاتحاد الأوروبي، وآسين

نسبة التجارة البينية (صادرات)					النكتل
2006	2004	2000	1995	1990	
5.0	4.8	4.1	4.0	3.6	مجلس التعاون
7.8	8.7	6.2	8.7	7.8	منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى
66.2	67.6	67.9	64.1	64.9	الاتحاد الأوروبي
-	23.2	24.1	25.5	20.1	آسين

المصدر: Subacchi, 2006.

.Comtrade

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وآخرون، 1993، 2000، 2005.

جدول رقم (6) اتجاهات الصادرات والواردات
قبل وبعد إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية

مملكة البحرين	انخفاض الواردات من دول المجلس من 52.74% قبل إنشاء المجلس إلى 37.47% بعد إنشاء المجلس، مع تعزيز للواردات البحرينية من الدول الصناعية.
دولة الكويت	اتسمت الصادرات البينية بالتواضع (انخفض من 4.15% إلى 1.56%. مع توسع في الواردات البينية من 0.66% إلى 10.18%).
دولة قطر	هناك تشابه مع حالة دولة الكويت من حيث صغر حصة التجارة البينية. استقرار الصادرات عند مستوى منخفض (5.26% و 5.34% تبعاً) مع زيادة في الواردات البينية من 6.22% إلى 13.90%.
عُمان	على العكس من البحرين، تتمتع السلطنة بتوسع تجاري بيني خلال الفترتين (قبل وبعد إنشاء المجلس). حيث ارتفعت الصادرات من 0.27% إلى 14.68%. أما الواردات فقد شهدت ارتفاعاً بعد إنشاء المجلس بوقت قصير من 20.82% إلى 31.25%.
السعودية	تعتبر المملكة أكبر دولة خليجية، فإن قيم تجارتها تلعب دوراً رئيسياً في تحديد حجم التجارة البينية. ويتشابه نمط التجارة هنا مع نمط دولة الإمارات. حيث حافظت الصادرات والواردات على حصة نسبية منخفضة من إجمالي التجارة. حيث انخفض معدل نمو الصادرات البينية السنوي من 9.05% إلى 5.92%، يقابله انخفاض في حالة الواردات، من 10.5% إلى 5.65%. وترتب على ذلك زيادة طفيفة في الصادرات السعودية البينية من 5.27% قبل إنشاء المجلس إلى 6.9% بعد إنشاء المجلس.
الإمارات	اتسمت بتوسع في التجارة البينية وبمعدل نمو سنوي للواردات والصادرات يقدر، تبعاً، بنسبة 0.14% و 10.63% بعد فترة أقل من نظيراتها خلال الفترة قبل إنشاء المجلس.

جدول رقم (7) معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي
والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (%)

2006-1990		1989-1980		الدولة
غير النفطي	الإجمالي	غير النفطي	الإجمالي	
11.4	10.2	7.7	58	الإمارات
7.0	7.7	5.9	5.6	البحرين
6.1	7.8	5.5	2.5	السعودية
6.5	6.9	13.6	13.2	عمان
10.2	13.5	7.9	3.5	قطر
9.5	13.5	2.6	-1.5	الكويت

المصدر: محتسبة من الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أعداد متفرقة من: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

جدول رقم (8) الميزة النسبية لظاهرة RCA لعام 2006
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الرمز	السلعة	القيمة
0	الغذاء والحيوانات الحية	0.12
1	المشروبات والتبغ	0.07
2	مواد خام غير غذائية	0.12
3	الوقود المعدني وزيوت التشحيم	5.76
4	الدهون والزيوت النباتية والحيوانية	0.17
5	المواد الكيماوية	0.38
6	المواد المصنعة	0.13
7	آلات ووسائل النقل	0.02
8	صناعة متنوعة	0.03
9	غير مصنفة في مكان آخر	3.04

المصدر: محتسبة من قواعد بيانات UN, Comtrade.

جدول رقم (9) هيكل المؤسسات الإحصائية المنتجة للبيانات
في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (أغسطس 2005)

الدولة	إحصاءات الحسابات القومية	أرقام الأسعار القياسية	التجارة الخارجية	الإحصاءات المالية الحكومية	الإحصاءات النقدية وميزان المدفوعات	إحصاءات الطاقة
مملكة البحرين	وزارة المالية	• مكتب الإحصاء الوطني • وزارة التجارة	مكتب الإحصاء الوطني	وزارة المالية	هيئة النقد البحرينية	• وزارة النفط • شركة البترول البحرينية • شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات • شركة الغاز الوطنية
دولة الكويت	قطاع الإحصاء والمسوحات الأعلى للتخطيط	قطاع الإحصاء والمسوحات	قطاع الإحصاء والمسوحات	وزارة المالية	بنك الكويت المركزي	وزارة الطاقة
سلطنة عُمان	وزارة الاقتصاد الوطني	وزارة الاقتصاد الوطني	• وزارة الاقتصاد الوطني • مديرية الجمارك • قوة الشرطة	وزارة المالية	بنك عُمان المركزي	• وزارة النفط • وزارة التجارة والصناعة • عُمان للتكرير • عُمان للغاز الطبيعي المسال • وزارة الإسكان والكهرباء والماء
دولة قطر	مجلس التخطيط	مجلس التخطيط	• مجلس التخطيط • إدارة الجمارك	وزارة المالية	بنك قطر المركزي	• مجلس التخطيط • وزارة الطاقة والصناعة • قطر للبترول
المملكة العربية السعودية	مكتب الإحصاء الوطني	مكتب الإحصاء الوطني	مكتب الإحصاء الوطني	وزارة المالية	هيئة النقد السعودية	وزارة البترول
دولة الإمارات العربية المتحدة	• البنك المركزي • وزارة الاقتصاد والتخطيط • أقسام الاقتصاد بالدولة	وزارة الاقتصاد والتخطيط	أقسام الجمارك	وزارة الاقتصاد والتخطيط	• البنك المركزي • وزارة الاقتصاد والتخطيط	• وزارة النفط • شركات توزيع الكهرباء
الوكالات	8	7	9	6	7	16

الدولة	العمل	السكان والإسكان	إحصاءات المنشآت	المؤشرات الاقتصادية	الصحة	التعليم
مملكة البحرين	-	-	-	-	-	-
دولة الكويت	• قطاع الإحصاء والمسوحات • وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	• قطاع الإحصاء والمسوحات • الهيئة العامة للرعاية الإسكانية • البلديات • الهيئة العامة للمعلومات المدنية	قطاع الإحصاء والمسوحات	قطاع الإحصاء والمسوحات	• وزارة الصحة • قطاع الإحصاء والمسوحات	• وزارة التعليم • جامعة الكويت • الهيئة العامة للتعليم التطبيقي
سلطنة عُمان	• وزارة الاقتصاد الوطني • وزارة القوى العاملة • الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي	وزارة الاقتصاد الوطني	وزارة الاقتصاد الوطني	وزارة الاقتصاد الوطني	وزارة الصحة	• وزارة التعليم • وزارة الاقتصاد الوطني
دولة قطر	مجلس التخطيط	-	مجلس التخطيط	مجلس التخطيط		
المملكة العربية السعودية	• وزارة القوى العاملة • مكتب الإحصاء الوطني • إدارة الجوازات • وزارة الخدمة المدنية	مكتب الإحصاء الوطني	مكتب الإحصاء الوطني	مكتب الإحصاء الوطني	وزارة الصحة	• وزارة التعليم • مكتب الإحصاء الوطني
دولة الإمارات العربية المتحدة	وزارة الاقتصاد والتخطيط	-	• وزارة الاقتصاد والتخطيط • أقسام الاقتصاد بالدولة	• وزارة الاقتصاد والتخطيط • أقسام الاقتصاد بالدولة • أقسام التخطيط بالدولة	وزارة الصحة	وزارة التعليم
الوكالات	11	6	6	7	5	8

الدولة	الزراعة	الصيد	الحسابات القومية البيئية	السياحة	مؤشرات المعلومات المجتمعية	مؤشرات أهداف الألفية	البطالة
مملكة البحرين	•وزارة البلديات والشؤون الزراعية • الشركة البحرينية للثروة الحيوانية • بنك التنمية البحريني	•الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة	-	-	-	-	-
دولة الكويت	•قطاع الإحصاء والمسوحات •الهيئة العامة للزراعة والصيد	قطاع الإحصاء والمسوحات	• قطاع الإحصاء والمسوحات • هيئة حماية البيئة	قطاع الإحصاء والمسوحات	قطاع الإحصاء والمسوحات	قطاع الإحصاء والمسوحات	• قطاع الإحصاء والمسوحات • وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
سلطنة عُمان	وزارة الزراعة والأسماك	وزارة الزراعة والأسماك	وزارة البلديات الإقليمية والبيئة	وزارة الاقتصاد الوطني	وزارة الاقتصاد الوطني	وزارة الاقتصاد الوطني	وزارة الاقتصاد الوطني
دولة قطر	• مجلس التخطيط • وزارة الشؤون البلدية والزراعة	• مجلس التخطيط • وزارة الشؤون البلدية والزراعة	• مجلس التخطيط • وزارة الشؤون البلدية والزراعة • المجلس الأعلى للبيئة	مجلس التخطيط	-	• مجلس التخطيط • المجلس الأعلى للشؤون الأسرية	مجلس التخطيط
المملكة العربية السعودية	وزارة الزراعة	وزارة الزراعة	مكتب الإحصاء الوطني	• الهيئة العليا للسياحة • مكتب الإحصاء الوطني	وزارة الاقتصاد والتخطيط	مكتب الإحصاء الوطني	
دولة الإمارات العربية المتحدة	• وزارة الزراعة والبلديات	• وزارة الزراعة والبلديات	• هيئة البيئة	• وزارة الإعلام • إدارة السياحة	-	وزارة الاقتصاد والتخطيط	وزارة الاقتصاد والتخطيط
الوكالات	11	8	9	7	3	6	6

المصدر: Al-Mansouri and Dziobek, 2006.

صدر عن هذه السلسلة :

- 1 - مواءمة السياسات المالية والنقدية بدولة الكويت لظروف ما بعد التحرير
د. يوسف الابراهيم ، د. أحمد الكواز
- 2 - الأوضاع والسياسات السكانية في الكويت بعد تحريرها
د. ابراهيم العيسوي (محرر)
- 3 - إعادة التعمير والتنمية في الكويت
د. عمرو محي الدين
- 4 - بعض قضايا الإصلاح الاقتصادي في الأقطار العربية
د. جميل طاهر ، د. رياض دهال ، د. عماد الامام
- 5 - إدارة الموارد البشرية وتخطيط التعليم والعمالة في الوطن العربي
د. محمد عدنان وديع
- 6 - حول مستقبل التخطيط في الأقطار العربية
د. ابراهيم العيسوي
- 7 - مشاكل التعليم وأثرها على سوق العمل
د. محمد عدنان وديع
- 8 - أهداف التنمية الدولية وصياغة السياسات الاقتصادية في الدول العربية
د. علي عبد القادر علي
- 9 - تحديات النمو في الاقتصاد العربي الحديث
د. عماد الامام
- 10 - هل تؤثر السياسات الاقتصادية الكلية على معدلات نمو الدول العربية؟
د. علي عبد القادر علي
- 11 - الصيرفة الإسلامية : الفرص والتحديات
د. محمد أنس الزرقا
- 12 - دور التجارة العربية البيئية في تخفيف وطأة النظام الجديد للتجارة
اعداد : د. محمد عدنان وديع ، تحرير : أ. حسان خضر
- 13 - العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية
اعداد : د. علي عبد القادر علي
- 14 - السياسات الكلية وإشكالات النمو في الدول العربية
اعداد : أ. عامر التميمي ، تحرير : د. مصطفى بابكر

- 15 - الجودة الشاملة وتنافسية المشروعات
إعداد: أ.د. ماجد خشبة ، تحرير: د. عدنان وديع
- 16 - تقييم أدوات السياسة النقدية غير المباشرة في الدول العربية
إعداد: د. عماد موسى، تحرير: د. أحمد طلفاح
- 17 - الأضرار البيئية والمحاسبة القومية المعدلة بيئياً : إشارة لحالة العراق
إعداد: د . أحمد الكواز
- 18 - نظم الإنتاج والإنتاجية في الصناعة
إعداد: م . جاسم عبد العزيز العمّار، تحرير: د. مصطفى بابكر
- 19 - اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية
إعداد: د . علي عبد القادر علي ، تحرير: د. رياض بن جليلي
- 20 - هل أضاعت البلدان العربية فرص التنمية؟
إعداد: د . أحمد الكواز
- 21 - مآزق التنمية بين السياسات الاقتصادية والعوامل الخارجية
إعداد: د . أحمد الكواز
- 22 - التنمية وتمكين المرأة في الدول العربية
إعداد: د .علي عبد القادر
- 23 - العولمة والبطالة: تحديات التنمية البشرية
إعداد: د .محمد عدنان وديع
- 24 - اقتصاديات التغير المناخي: الآثار والسياسات
إعداد: د .محمد نعمان نوفل
- 25 - المرأة والتنمية في الدول العربية: حالة المرأة الكويتية
إعداد: د .رياض بن جليلي
- 26 - البطالة ومستقبل أسواق العمل في الكويت
إعداد: د .بلد قاسم العباس
- 27 - الديمقراطية والتنمية في الدول العربية
إعداد: د .علي عبد القادر علي
- 28 - بيئة ممارسة أنشطة الأعمال ودور القطاع الخاص
إعداد: د .أحمد الكواز

- 29 - تأثير سياسات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر على قدرة الدول العربية في جذب هذه الاستثمارات لتحقيق أهدافها التنموية
إعداد: أ. منى بسيسو
- 30 - الإصلاح الضريبي في دولة الكويت
إعداد: د. عباس المجرن
- 31 - استهداف التضخم النقدي: ماذا يعني لدول مجلس التعاون؟
إعداد: د. وشاح رزاق
- 32 - الأزمة المالية الدولية وإنعكاساتها على دول الخليج
إعداد: د. وشاح رزاق
د. إبراهيم أونور
د. وليد عبد مولاة
- 33 - استخدام العوائد النفطية
إعداد: د. محمد إبراهيم السقا

Arab Planning Institute - Kuwait

P.O.Box: 5834 Safat 13059 - State of Kuwait

Tel: (965) 24843130 - 24844061 - 24848754

Fax: 24842935



المعهد العربي للتخطيط بالكويت

ص.ب، 5834 الصفاة 13059 دولة الكويت

هاتف: 24843130 - 24844061 - 24848754 (965)

فاكس: 24842935

E-mail: api@api.org.kw

web site: [http// www.arab-api.org](http://www.arab-api.org)

Depository Number: 2009/216